تجربة بناء الدولة في أمريكا اللاتينية والحالة الفلسطينية

The State-Building Experience in Latin America and the Palestinian Case

محمد أحمد علي مرسي

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية المشارك – رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات – جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا – مقرر لجنة الاقتصاد والعلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة

المستخلص:

تُقدم هذه الدراسة عرضًا تحليليًّا لمسار بناء الدولة في أمريكا اللاتينية بوصفه نموذجًا غنيًّا ومعقدًا لتحولات ما بعد الاستعمار في الجنوب العالمي، بهدف استخلاص دروس قابلة للتوظيف في الحالة الفلسطينية، التي لا تزال تخوض صراعًا متعدد الأبعاد؛ من أجل التحرر والسيادة الوطنية. ينطلق المشروع البحثي من فرضية مركزية مفادها أن تجارب بناء الدولة في أمريكا اللاتينية، رغم خصوصياتها الجغرافية والتاريخية، تقدم نماذج قيمةً لفهم كيفية تفاعل حركات التحرر الوطني، والمؤسسات، والضغوط الدولية في تشكيل دول تتمتع بشرعية سياسية، لكنها غالبًا ما تعاني من نقص في السيادة أو من ضعف في الأداء. ومن خلال تحليل شامل، تستكشف الدراسة الحدود والتحديات البنيوية التي واجهتها تلك الدول في عملية إعادة بناء الدولة بعد الاستقلال، مع التركيز على الإرث الاستعماري، والتبعية الاقتصادية، والانقلابات، والعنف السياسي. بالمقابل، تستخلص الدراسة الدروس المستفادة للحالة الفلسطينية، حيث لا تزال مؤسسات الحكم الذاتي تتطور في ظل غياب السيادة الإقليمية الكاملة، تحت ضغوط الاحتلال العسكري والانقسام الداخلي، وسط تفتت قانوني ومؤسسي يذكر بمراحل التأسيس الأولى للدول في أمريكا اللاتينية، وتسعى هذه الدراسة في النهاية إلى المساهمة في النقاش الدولي حول نماذج بناء الدولة في الجنوب العالمي، وتقديم رؤية جديدة للدولة الفلسطينية الممكنة، تستفيد من التجارب السابقة دون استنساخها، وتعزز الربط بين المشروع الوطني ومفاهيم التحرر والشرعية والسيادة الشعبية.

كلمات مفتاحية: بناء الدولة – أمريكا اللاتينية – فلسطين – التحرر الوطني – التبعية البنيوية – المؤسسات الضعيفة – النموذج التنموي – الدولة في الجنوب العالمي

Abstract:

This study presents an analytical overview of the state-building process in Latin America, positing it as a complex model of post-colonial transformations in the Global South. The aim is to derive insights applicable to the Palestinian context, which is engaged in a multidimensional struggle for liberation and national sovereignty. The project is anchored in the fundamental premise that the state-building experiences in Latin America despite their distinct geographical and historical contexts offer critical frameworks for understanding the interplay among national liberation movements, institutional development, and international pressures in constructing states that possess political legitimacy yet often grapple with deficiencies in sovereignty and functionality. Through a comprehensive analytical review, the study examines the structural limitations and challenges faced by these states in their post-independence reconstruction, including colonial legacies, economic dependency, coups, and political violence. In contrast, the study draws pertinent lessons for the Palestinian case, where autonomous institutions are evolving amid the absence of full territorial sovereignty, under conditions of military occupation and internal division, and amidst legal and institutional fragmentation that echoes the early stages of state formation observed in Latin America. By undertaking this analysis, the study aspires to contribute to the international discourse on state-building models within the Global South while presenting a novel vision for a prospective Palestinian state. This vision is informed by historical experiences without attempting mere replication and is intended to realign the national project with the foundational principles of liberation, legitimacy, and popular sovereignty.

Keywords: State building - Latin America – Palestine - National liberation - Structural dependency - Weak institutions - Development model - The Global South

الإطار المنهجي للدراسة:

منذ استقلال دول أمريكا اللاتينية في أوائل القرن التاسع عشر، واجهت هذه الدول تحدياتٍ كبيرةً في بناء دول قومية حديثة، فقد تأثرت هذه العملية بعوامل داخلية وخارجية، بما في ذلك الموروث الاستعماري، والتفاوتات الاجتماعية، والتدخلات الأجنبية.

لذا تُركز هذه الدراسة على تحليل الأطر النظرية والمنهجية التي وجهت عمليات بناء الدولة في المنطقة، مع الإشارة إلى النماذج المختلفة التي اتبعتها الدول اللاتينية وطابعها وتطورها التاريخي، ويقدم الجزء الأول مقاربات نظرية ومفاهيمية التي يمكن أن تُساعدنا في تحليل الدولة؛ ويصف الجزء الثاني مسار الدولة في أمريكا اللاتينية، باستخدام

تصنيف زمني منذ استقلال أمريكا اللاتينية، وذلك باستخدام فترة زمنية من الاستقلال إلى الوقت الحاضر. لنصل إلى استخلاص ما يمكن أن يفيد في التجربة الفلسطينية ويخدم قضيتها، مع مراعاة التباينات الزمنية والظرف التاريخي على المستوى الإقليمي والدولي.

فعلى الرغم من الاختلافات في السياقات التاريخية والجغرافية، فإن هناك الكثير من الدروس التي يمكن لفلسطين أن تستفيد منها من تجارب دول أمريكا اللاتينية في بناء الدولة، خاصة فيما يتعلق بالمقاومة الاقتصادية، والمصالحة الوطنية، وبناء المؤسسات، وتحقيق الاستقلال السياسي. ولكن التحدي الأساسي يكمن في تكييف هذه التجارب مع الواقع الفلسطيني، الذي يتميز بوجود احتلال مستمر، وعراقيل هيكلية أمام بناء الدولة.

أهمية الدراسة والهدف منها:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في بناء الدولة في أمريكا اللاتينية وتطورها التاريخي من خلال تقديم إطارات نظرية ومفاهيمية أساسية لتحليل هذا الموضوع بعمق. المرحلة التالية تبحث في تسلسل تطور الدولة في القارة منذ إعلان استقلالها وصولًا إلى وقتنا الحالي، مع تقسيم ذلك إلى فترات زمنية محددة ثم التركيز على الدروس المستفادة التي قد تُسهم في تطوير استراتيجيات فلسطينية فعالة لبناء الدولة رغم التحديات المستمرة.

فمن خلال الدراسة يمكن إيجاد العديد من أوجه التشابه بين تجربة بناء الدولة في فلسطين والتجارب التي خاضتها دول أمريكا اللاتينية بعد استقلالها، وذلك في مجالات عدَّة، مثل: التخلص من الاستعمار، والصراع الداخلي، والتدخلات الخارجية، وضعف المؤسسات، والتحديات الاقتصادية. وفيما يلي بعض أوجه التشابه الرئيسية:

عانت دول أمريكا اللاتينية من الموروث الاستعماري الإسباني والبرتغالي؛ حيث ترك الاستعمار أنظمة اقتصادية غير متكافئة وهياكل سياسية ضعيفة، وتواجه فلسطين إرث الاحتلال الإسرائيلي، الذي يُؤثر على تطور مؤسساتها السياسية والاقتصادية.

فكلتا التجربتين شهدتا محاولات فرض هياكل اقتصادية وسياسية غير متوازنة تهدف إلى إبقاء الدولة الناشئة ضعيفة ومعتمدة على قوى خارجية.

بعد الاستقلال، عانت العديد من دول أمريكا اللاتينية من صراعات داخلية بين النخب الحاكمة والفئات الشعبية، وكذلك بين الفصائل السياسية والعسكرية؛ ممَّا أدَّى إلى فترات طويلة من عدم الاستقرار السياسي.

وبالمثل تُواجه فلسطين تحديات مشابهة مع الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، لا سيما بين حركة فتح وحركة حماس؛ ممَّا يعوق بناء دولة موحدة ومستقرة.

ومثلما تأثرت أمريكا اللاتينية بتدخلات قوى خارجية، مثل الولايات المتحدة التي دعمت انقلابات عسكرية أو فرضت سياسات اقتصادية تبعية، تُواجه فلسطين تدخلًا إسرائيليًّا مباشرًا ودعمًا دوليًّا غير متوازن يؤثر على قدرتها في بناء مؤسساتها الوطنية.

كما أن الضغوط الدولية– سواء من القوى الكبرى أو المؤسسات المالية– لعبت دورًا في تشكيل أنماط الحكم والسياسات الاقتصادية في كلا السياقين.

عانت دول أمريكا اللاتينية من ضعف المؤسسات وهشاشة الدولة بعد الاستقلال، كما عانت من غياب مؤسسات قوية ومستقلة؛ ممَّا أدَّى إلى عدم استقرار الأنظمة الحاكمة، وتكرار الأزمات السياسية والاقتصادية.

تُواجه فلسطين أيضًا صعوبات كبيرة في بناء مؤسسات مستقلة وفعالة؛ بسبب القيود المفروضة من الاحتلال، والانقسامات السياسية الداخلية، والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية.

خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ظلت اقتصادات أمريكا اللاتينية مرتبطة بشكل كبير بالاقتصادات الأوروبية والأمريكية من خلال أنظمة تجارية غير متكافئة. وبالمثل تُواجه فلسطين واقعًا مشابهًا؛ حيث يتم التحكم في مواردها واقتصادها من قبل إسرائيل، كما أنها تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية؛ ممَّا يجعلها في وضع اقتصادي هشٍّ.

مشكلة الدراسة وفرضيتها:

مشكلة الدراسة

تواجه فلسطين تحديات مُعقدة في بناء دولتها بسبب الاحتلال الإسرائيلي، والانقسامات السياسية الداخلية، والتدخلات الخارجية؛ ممَّا يجعل مسار بناء الدولة عملية شاقة ومتشابكة، وعلى الرغم من اختلاف السياقات التاريخية والجغرافية، فإن تجارب دول أمريكا اللاتينية في بناء الدولة بعد الاستقلال، ومواجهة التدخلات الأجنبية، وتطوير المؤسسات الوطنية، قد تُوفر دروسًا قيمة يمكن الاستفادة منها في السياق الفلسطيني أو في الحالات المماثلة.

تتمثل المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن الاستفادة من تجارب دول أمريكا اللاتينية في عملية بناء الدولة الفلسطينية، وما أبرز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه التجارب؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية:

١. ما التحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي واجهتها دول أمريكا اللاتينية في بناء الدولة؟ وكيف يمكن مقارنتها بالتحديات التي تُواجهها فلسطين؟

٢. ما النماذج المختلفة التي تبنتها دول أمريكا اللاتينية لتحقيق الاستقلال السياسي والتنمية الاقتصادية؟ وما مدى قابليتها للتطبيق في فلسطين؟

٣. ما الدروس المستفادة من التجارب اللاتينية التي يمكن أن تُسهم في تجاوز العقبات التي تعترض بناء الدولة الفلسطينية؟

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

رغم اختلاف السياقات، فإن هناك أوجه تشابه بين التحديات التي واجهتها دول أمريكا اللاتينية في بناء الدولة وبين التحديات التي تُواجهها فلسطين، ويمكن الاستفادة من بعض التجارب اللاتينية في صياغة استراتيجيات فلسطينية لتحقيق الاستقلال، وتعزيز بناء الدولة.

ومن هذه الفرضية الرئيسية تتفرع الفرضيات الفرعية التالية:

١. إن الاحتلال الإسرائيلي يشكل عائقًا أمام بناء الدولة الفلسطينية، كما شكَّلت التدخلات الخارجية تحديًا أمام دول أمريكا اللاتينية بعد الاستقلال.

٢. ضعف المؤسسات الوطنية الفلسطينية نتيجة الانقسامات السياسية يشبه إلى حدٍّ ما الأزمات التي مرَّت بها دول أمريكا اللاتينية بعد الاستقلال؛ ممَّا يبرز أهمية تحقيق الوحدة الوطنية.

٣. يمكن لفلسطين أن تستفيد من تجارب دول أمريكا اللاتينية في تعزيز الاستقلال الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على القوى الخارجية.

٤. المصالحة الوطنية وتجربة إنهاء الصراعات الداخلية في أمريكا اللاتينية قد تُوفِّر نموذجًا يمكن تطبيقه لتحقيق وحدة فلسطينية قوية تُسهم في بناء الدولة.

منهج الدراسة وأدواتها

منهج الدراسة

يعتمد البحث على مناهج متعددة لتحليل تأثير الاحتلال، وعدم الاستقرار على بناء الدولة، وعرض ما يمكن أن يكون مفيدًا للتجربة الفلسطينية. لذا، يعتمد البحث على مزيج من المناهج التاريخية والتحليلية لفهم تأثير الاحتلال وعدم الاستقرار على بناء الدولة، مع التركيز على ما يصلح من هذه التجارب لإفادة التجربة الفلسطينية، مع استخدام أدوات مثل مراجعة الأدبيات السابقة، مع عرض التحديات التي تُواجه بناء الدولة الفلسطينية، والدروس المستفادة من تجارب أمريكا اللاتينية.

وتشمل المناهج المستخدمة المنهج التاريخي ليساعد في تتبع تطور الدول في أمريكا اللاتينية منذ استقلالها وحتى الوقت الحالي، مع التركيز على كيفية تأثير الاحتلال والاستعمار والتدخلات الخارجية على بناء الدولة، والمنهج التحليلي – الوصفي؛ بهدف تحليل تأثير الاحتلال وعدم الاستقرار السياسي على بناء الدولة، سواء في فلسطين أو في أمريكا اللاتينية وتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على قدرة الدول الناشئة على بناء مؤسساتها الوطنية وتحقيق الاستقرار، مع الاستعانة بالمنهج البنيوي لدراسة كيفية تأثير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي خلَّفَها الاستعمار والاحتلال على قدرة الدول على بناء مؤسساتها. وفي الحالة الفلسطينية يتم تحليل أثر الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، والبنية التحتية، والاستقرار السياسي.

أدوات الدراسة

تعتمد الدراسة على عدَّة أدوات لجمع البيانات وتحليلها من خلال القراءة التاريخية المتعلقة بتجارب دول أمريكا اللاتينية في بناء الدولة بعد الاستقلال، وكذلك تحليل للوضع الفلسطيني وللاتفاقيات الدولية، والقوانين، والخطط التنموية لمعرفة تأثير الاحتلال على بناء الدولة.

كذلك، دراسة الأدبيات السابقة من الدراسات الأكاديمية والتقارير التي تناولت تجارب أمريكا اللاتينية في بناء الدولة، وتحليل الأبحاث التي تناولت قضية الدولة الفلسطينية، وتأثير الاحتلال عليها.

يعقب ذلك دراسة عرض التحديات التي عانت منها الدول اللاتينية من الاحتلال أو التَّدخل الخارجي وعدم الاستقرار، ودراسة كيفية تعاملها مع هذه التحديات؛ بهدف تطبيق الدروس المستخلصة على السياق الفلسطيني.

تقسيم الدراسة:

تُقسَّم هذه الدراسة إلى خمسة عناوين رئيسية وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

١. التحولات السياسية في أمريكا اللاتينية.. التطور التاريخي واستراتيجيات التغيير
٢. بناء الدولة في أمريكا اللاتينية.. بين الهيمنة الخارجية ومساعي الاستقلال
٣. التسلسل التاريخي لتشكل الدولة في أمريكا اللاتينية
٤. نحو بناء دولة فلسطينية.. دروس مستخلصة من أمريكا اللاتينية
٥. إعادة طرح مسألة الدولة الفلسطينية في ظل إعادة صياغة الإقليم بعد يونيو ٢٠٢٥
٦. الخاتمة

التحولات السياسية في أمريكا اللاتينية.. التطور التاريخي واستراتيجيات التغيير

تحتفل دول أمريكا اللاتينية بذكرى مرور مئتي عام على استقلالها عن إسبانيا والبرتغال بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٥، وعلى الرغم من أن هذا الاستقلال يبدو انفصالًا عن أوروبا، فإنه كان جزءًا من تاريخ مشترك بين القارتين؛ حيث تشابهت الصراعات السياسية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية قبل الاستقلال مع نظيراتها في أوروبا؛ فقد شهد القرن الثامن عشر إصلاحات ملكية تهدف إلى تعزيز السلطة المركزية؛ ما أثار استياء النُّخب الأمريكية التي اعتبرتها تهديدًا لحقوقها.

تغيرت الأوضاع جذريًّا مع الغزو النابليوني لإسبانيا عام ١٨٠٨؛ ممَّا أدَّى إلى أزمة سياسية في المستعمرات الإسبانية، وانقسمت الآراء حول مَن يجب أن يتولى السيادة في ظل غياب الملك؛ ممَّا أدَّى إلى مطالبات بالحكم الذاتي والاستقلال التدريجي إذ تفاقمت الأوضاع مع استمرار النزاعات؛ حيث أدَّت الانتفاضات إلى حروب استقلال طويلة، خاصة في المكسيك وأجزاء أخرى من أمريكا اللاتينية.

مع عودة الملك فرديناند السابع عام ١٨١٤، حاولت إسبانيا استعادة سيطرتها، لكن ثورات ليبرالية جديدة عام ١٨٢٠ زعزعت الحكم الملكي؛ ممَّا أدَّى إلى إعلان الاستقلال في معظم المستعمرات الإسبانية، وفي البرازيل أدَّى الضغط الليبرالي إلى إعلان الاستقلال عام ١٨٢٢ تحت حكم ملكي دستوري.

كان استقلال دول أمريكا اللاتينية نتيجة لانهيار الملكيات الإيبيرية وعدم قدرتها على الحفاظ على النِّظام السياسي والاجتماعي، وعلى الرغم من هذا الانهيار، لم يكن الاستقلال قطيعة تامة مع أوروبا، بل على العكس، فقد أدت القناعات السياسية المشتركة إلى تأسيس أنظمة سياسية مشابهة لتلك التي تطورت في أوروبا، وإن كانت بوتيرة أسرع. وهكذا، استمرت الروابط الثقافية والفكرية بين أوروبا وأمريكا اللاتينية بعد الاستقلال؛ ممَّا عزَّز التقارب بين المنطقتين.

دارت حروب الاستقلال في معظم الأراضي الإسبانية الأمريكية على مرحلتين: ١٨٠٨–١٨١٥ و١٨١٦–١٨٢٦. اتسمت المرحلة الأولى، التي بدأت بتشكيل طغمة حكومية يهيمن عليها الكريول (كان يُطلق على أطفال الإسبان المولودين في أمريكا اسم الكريول)[١] الأثرياء، وبشكل عام بتمردات مسلحة متوازية وعفوية وغير منسقة، وبإجراءات، واستراتيجيات خاصة، ومختلفة.

وقد تأثر مسار الصراع في العديد الأماكن بفترة طويلة من عدم تحديد الأهداف السياسية مثلما حدث بالمكسيك وفنزويلا وغرناطة الجديدة وكيتو وريو دي لا بلاتا وشيلي؛ ممَّا أدَّى إلى إنشاء حكومات مستقلة استمرت في الاعتراف بسيادة فرديناند السابع[٢]، وتجاهلت أي اقتراح للتحول الاجتماعي، فعلى سبيل المثال، اقتصرت حكومات قرطاجنة وبوينس آيرس وسانتياجو دي شيلي وكاراكاس على إنشاء أو تقنين حرية التجارة حسب الحالة، وذلك إرضاء لمصالح مروجيها (المزارعين والتجار الكريول) الذين تضرَّروا من الامتيازات التجارية وعجز الإسبان عن تزويدهم بالموارد اللازمة وعدم قدرة السوق في أوروبا على استيعاب الإنتاج الزراعي لمستعمراتهم.

في الوقت نفسه، في جميع الممتلكات الإسبانية السابقة في الأمريكتين تقريبًا، كان هناك تيار إصلاحي ذو طابع مستقل، وكان يدعمه أيضًا ممثلو الطبقات ذات الامتيازات، وخوفًا من عواقب المواجهة المسلحة مع الحكومة المركزية، فقد علَّقوا آمالهم على هذه الطبقات التي كانت تخشى عواقب المواجهة المسلحة، علَّقوا آمالهم في التغيير والمساواة في الحقوق بين الكريوليين والإسبان، أو على الأقل في الحصول على الحكم الذاتي.

[١] ¿Quiénes eran los criollos? https://n9.cl/ap0o8p 13/3/٢٠٢٥

[٢] فرديناند السابع (ولد في ١٤ أكتوبر ١٧٨٤ في الإسكوريال بإسبانيا - وتوفي في ٢٩ سبتمبر ١٨٣٣ في مدريد) كان ملك إسبانيا في عام ١٨٠٨ ومن عام ١٨١٤ إلى عام ١٨٣٣. https://2u.pw/T91GNxS1

فشلت الإصلاحات الليبرالية خلال هذه الفترة، وتمَّ إعادة فرض الحكم المطلق على يد فرديناند السابع (١٧٨٤-١٨٣٣)، ولكن الوطنيين استطاعوا في نهاية المطاف إضعاف هذه النزعة الكريولية.

في مواجهة التمردات التي أدَّت إلى تشكيل أنظمة حكم استبدادية في أمريكا اللاتينية، انتفض الملكيون، وكانوا في الغالب من الإسبان، بمن فيهم كبار التجار والموظفين والمستأجرين ووسطاء احتكارات التاج، إلى جانب رجال الدين الذين كانوا جزءًا من البيروقراطية الاستعمارية. من خلال الكنيسة والتقاليد الملكية، نجح الملكيون في التأثير على الطبقات العاملة والسكان الأصليين لمعارضة الاستقلال.

بين عامي ١٨٠٨ و١٨١٥، عرقلت القيادة الأوليجاركية نضال الاستقلال في معظم مناطق الحرب، إذ سعت الطبقات الكريولية الثرية للحفاظ على النِّظام الاجتماعي التقليدي؛ ممَّا أدَّى إلى سيطرة ملاك الأراضي وكبار الملاك على المشهد السياسي، في ظل غياب برجوازية قوية. بالنسبة لهذه الطبقة، كان الاستقلال بمثابة صراع مزدوج، الأول ضد العاصمة الممثلة للسلطة الإسبانية، والثاني ضد أي مطالب شعبية قد تُهدد الوضع القائم. وبسبب هذا الموقف، ظلَّ دعم الجماهير الشعبية ضعيفًا، وفي بعض المناطق، جذبتهم شعارات الثورة الملكية المضادة، كما حدث في فنزويلا خلال الجمهورية الثانية.

الخوف من ثورات غير المنضبطة، خاصة من العبيد والسكان الأصليين، أدَّى إلى تعزيز ولاء الطبقة الكريولية للنظام الاستعماري، كما ظهر في بيرو وكوبا، ففي بيرو أدَّى تمرد توباك أمارو (١٧٨٠)[٣] وفقدان الأسواق إلى تعزيز العلاقات مع بيروقراطية إسبانيا، بينما شهدت كوبا ازدهارًا اقتصاديًا تحت توجيه السلطة الإسبانية.

كان التوجه نحو الاستقلال في أمريكا الإسبانية متأثرًا أيضًا بالاستقطاب الاجتماعي والعرقي في المناطق التي شهدت صراعات حادَّة بين الطبقات، كما تأخر دعم الاستقلال، بينما زاد التزام النُّخب الكريولية بالنضال ضد الاستعمار كلما كان البيض يمثلون نسبة أقل من السكان، إضافة إلى الانقسامات السياسية الداخلية وضعف المشاركة الشعبية، واعتماد الحكومات الكريولية على المدن في استراتيجياتها العسكرية، كلها عوامل أدَّت إلى فشل التمردات الرئيسية بين عامي ١٨١٤ و١٨١٥. كما ساعد وصول قوات إسبانية جديدة، بعد استعادة فرديناند السابع للعرش وإلغاء الدستور، على استعادة النِّظام الاستعماري القديم.

شهدت أمريكا اللاتينية، بعد هزيمة الاستعمار الإسباني والبرتغالي وحتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، عملية معقَّدة من تشكيل الوعي الوطني وبناء الدولة، وعلى الرغم من أن الاستقلال عن القوى الاستعمارية الأوروبية في القرن

[٣] حركة توباك أمارو الثورية. https://n9.cl/1atg4 ٢٠٢٥/٣/١٣.

التاسع عشر كان خطوة جوهرية نحو التحرر السياسي وإطلاق مسار التحول الرأسمالي، فإنه لم ينجح في إحداث تغيير جذري في البُنى الاقتصادية والاجتماعية التي ورثتها المنطقة من الحقبة الاستعمارية. فقد حالت القوى العظمى والطبقات المحافظة دون تحقيق تنمية مستقلة.

فقد سعى سيمون بوليفار إلى توحيد القارة من خلال مبادرات مثل مؤتمر بنما (١٨٢٩)، إلا أن المستعمرات الإسبانية السابقة انقسمت إلى جمهوريات متفرقة؛ ممَّا أدَّى إلى إضعافها، وسهّل عملية إعادة الاستعمار الاقتصادي؛ حيث أصبحت ملحقات لمراكز الرأسمالية العالمية. وعلى النقيض من هذا التفكك، تمكنت البرازيل من الحفاظ على وحدتها بعد الاستقلال.

عزَّزت قوى اللامركزية تفكك الوحدات السياسية الكبرى في أمريكا اللاتينية، كما يظهر في انهيار كيانات مثل كولومبيا الكبرى (١٨٣٠)، والاتحاد البيروفي البوليفي (١٨٣٩)، واتحاد أمريكا الوسطى (١٨٣٩ – ١٨٤٨)، كما أدَّى تفكك ولاية ريو دي لا بلاتا بين عامي ١٨١٣ و١٨٢٨ إلى ظهور دول مستقلة مثل الأرجنتين، وبوليفيا، وأوروغواي، وباراغواي. وفي سياق مماثل، انفصلت جمهورية الدومينيكان عن هايتي عام ١٨٤٤، بعد أن كانت قد توحَّدت معها لفترة وجيزة عام ١٨٢١.

أما في البرازيل، فقد تطورت الأمور بشكل مختلف؛ حيث نجحت قوى الجذب المركزي عام ١٨٤٨ في التصدِّي للحركات الانفصالية والإقليمية، مثل تمرد الكابانوس في بارا وألاجواس وبيرنامبوكو، وجمهورية فاروبيلها في ريو جراندي دو سول، وثورة برايرا وجمهورية باهيا[٤]؛ تحقق ذلك نتيجة تضافر جهود النخبة البرازيلية حول النِّظام الملكي للحفاظ على امتيازاتها، وخاصة استمرارية العبودية، بالإضافة إلى الدور المتنامي لقطاع زراعة البن في منطقة ريو دي جانيرو، الذي عزَّز استقرار البرازيل السياسي والاقتصادي.

شهدت أمريكا اللاتينية، في هذا السياق تثبيت البُنى الاجتماعية المحافظة، وتطور قوى اجتماعية سعت إلى دفع الإصلاحات الرأسمالية بدرجات متفاوتة من الراديكالية، كما حدث في المكسيك وجواتيمالا خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، إلا أن هذه الإصلاحات لم تُحقق نجاحًا كبيرًا في ظل المقاومة الشديدة من النُّخب المحافظة. كانت حكومة خوسيه جاسبار رودريجيث دي فرنسيا في باراجواي (1813–1840)[٥] استثناءً بارزًا؛ حيث أزاح الأرستقراطية الكريولية

---

[٤] في البرازيل، وعلى عكس العديد من دول أمريكا اللاتينية الناطقة بالإسبانية التي شهدت تفككًا سياسيًا بعد الاستقلال، تطورت عملية بناء الدولة في إطار من الاستمرارية الإمبراطورية، تحت حكم الإمبراطور دوم بيدرو الثاني (١٨٤٠-١٨٨٩)، حيث لعبت **قوى الجذب المركزي** (centralizing forces) دورًا حاسمًا في الحفاظ على وحدة الدولة والتصدي للانقسامات الإقليمية، وفي الفترة الممتدة من ١٨٣٥ إلى ١٨٤٨، شهدت البلاد سلسلة من الحركات الانفصالية والتمردات المسلحة ذات الطابع المحلي، التي عكست التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، وسعت في بعض الحالات إلى إقامة كيانات مستقلة. Roderick j. barman. Brazil: The Forging of a Nation, 1798–1852. Stanford: Stanford University Press. 1988. Pp. vi, 334. https://2u.pw/RxnEr 28/3/2025

[٥] لمزيد من المعلومات، المكتبة الوطنية الفرنسية، http://data.bnf.fr/ark:/12148/cb12345299f ٢٠٢٥/٣/١٣

من السلطة، وصادر ممتلكات الكنيسة وملاك الأراضي، وأسَّس مجتمعًا زراعيًّا تحكمه دولة مركزية قوية. كما ساهمت السياسات الحمائية والعزلة الاقتصادية التي انتهجها في تعزيز الحرف المحلية، وهو اتجاه ظهر لاحقًا في بلدان مثل شيلي والمكسيك تحت حكومات محافظة.

تميزت الفترة أيضًا بأزمات اقتصادية ومالية متكررة في معظم دول أمريكا اللاتينية، باستثناء بعض المناطق مثل كوبا والبرازيل، وريو دي بلاتا وشيلي وفنزويلا. خلال هذه المرحلة، اكتملت عملية تشكيل الحزبين التقليديين في هذه البلدان: الليبرالي والمحافظ، اللذين عكسا الصراعات داخل النُّخب الحاكمة؛ حيث واجه ملاك الأراضي التقليديون القوى الاجتماعية الناشئة، مثل كبار المزارعين غير المرتبطين بالإقطاع، والتجار، والمثقفين، والمهنيين، الذين دفعوا باتجاه التحديث وتبني برنامج التقدم الرأسمالي.

منذ منتصف القرن التاسع عشر، تأثرت أمريكا اللاتينية بالموجة الثورية الأوروبية لعام 1848؛ ما أدَّى إلى سلسلة من التحولات الليبرالية البرجوازية التي جاءت كرد فعل على الأنظمة المحافظة التي سادت بعد الاستقلال، والتي أعادت العبودية والضرائب المفروضة على السكان الأصليين، وأحيت هياكل الإقطاع. وعلى الرغم من تباين طبيعة هذه التحولات بين الدول، فإن الإصلاحات غالبًا ما كانت تُفرض "من أعلى"، أي عبر سياسات حكومية، بالتوازي مع صعود البرجوازية والعلاقات الرأسمالية.

بدأت هذه الإصلاحات مع ثورة كولومبيا عام (1849) وثورة أيوتلا في المكسيك (١٨٥٤)، واستمرت في دول أخرى؛ حيث لعبت دورًا جوهريًّا في تفكيك الأنظمة الإقطاعية المتجذرة؛ حيث تضمَّنت هذه الإصلاحات، على سبيل المثال، إصلاحات بينيتو خواريث في المكسيك (١٨٥٤ – ١٨٦١)، والإصلاحات في كولومبيا خلال فترات خوسيه هيلاريو لوبيث (١٨٤٩ – ١٨٥٤) وتوماس سيبريانو دي موسكيرا (١٨٦١ – ١٨٦٤)، بالإضافة إلى التحولات التي شهدتها فنزويلا بعد الحرب الفيدرالية (١٨٥٩)، والتي قادها أنطونيو جوثمان بلانكو (١٨٧٧ – ١٨٨٨) وفي أمريكا الوسطى، تبنّى خوستو روفينو باريوس (1871) في جواتيمالا إصلاحات مشابهة، كما استكمالها خوسيه سانتوس ثيلايا في نيكاراجوا (1893) وإلوي ألبارو في الإكوادور (١٨٩٥).[٦]

ومع ذلك، كما هو الحال مع الاستقلال، لم تتمكن الإصلاحات الليبرالية من إرساء النِّظام الرأسمالي بالكامل، نظرًا للضعف الاجتماعي والاقتصادي للبرجوازية الناشئة، التي لم تستطع أن تلعب دور الطبقة الطليعية أو أن تُوحِّد المصالح الوطنية. بدلًا من ذلك، قادت النضال ضد الإقطاع فئات من الأرستقراطيين والمثقفين والتجار، الذين لم

[6] Sajid Alfredo Herrera Mena, *La Formación de los Estados Nacionales en la América Española: de la Colonia al Siglo XIX.* Universidad Centroamericana "José Simeón Cañas", El Salvador. https://n9.cl/jfjqdz ٢٠٢٥/٣/١٣

يُكوّنوا برجوازية حديثة بالمعنى الدقيق، ولكنهم عبَّروا عن المصالح الوطنية للقوى المناهضة للإقطاع والكنيسة. كما ساهمت محدودية المثقفين والبرجوازية الصغيرة الديمقراطية في إضعاف قدرتها على تشكيل حلقة وصل بين الحركات الشعبية والقوى المهيمنة على المستوى الوطني.

القرن العشرين وتحدياته:

مع بداية القرن العشرين وتحديدًا بعد عام ١٩٢٣، برزت حركات قومية غير ليبرالية تزايد نفوذها خلال الفترة (١٩٢٧ – ١٩٣٠) كما حدث في الأرجنتين، وشملت مثقفين بارزين مثل ليوبولدو لوجونيس، الذي تحول من الفوضوية إلى الفاشية، ودعا إلى نظام سياسي يعتمد على القوة العسكرية والنظام الصارم، منتقدًا الديمقراطية الليبرالية في كتاباته وخطاباته. كما تبنى مانويل جاليث توجهات مشابهة؛ حيث دعا إلى ثورة مضادة للقيم التي أفرزتها الثورة الفرنسية، محذرًا من تأثير الاشتراكية والبلشفية.

شكَّلت هذه الأفكار أساسًا لدعم تجربة الجنرال خوسيه فيليكس أوريبورو عام ١٩٣٠، التي سعت إلى تأسيس "ديمقراطية وظيفية"؛ حيث يكون النِّظام السياسي قائمًا على ما يُسمى "القوى الحيوية للمجتمع "بدلًا من الانتخابات الديمقراطية التقليدية، ورغم بعض المحاولات لدمج الطبقات العمالية والوسطى، ظلَّت هذه القومية الجديدة نخبوية ومتطرفة نوعًا ما؛ ممَّا مهَّد لصراعات داخلية بين الفصائل الاستبدادية المستقبلية في الأرجنتين ضمن دول أخرى تأثَّرت بها.

عكست هذه المرحلة استمرار التقليد الاستبدادي في السياسة الأرجنتينية، والذي ترسَّخ منذ أواخر القرن التاسع عشر بفعل النظريات العلمية الداعمة للحكم القوي، مثل الوضعيّة الاجتماعية، التي ركزت على التراتبية الاجتماعية والتطور العضوي للمجتمعات. رغم معارضة حركات دستورية وديمقراطية متعاقبة بين ١٨٨٩– ١٩٢٠، استمر هذا التقليد بسبب إجماع النخبة الحاكمة حول دور الدولة القوية والعلمانية في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي. ومع الوقت، بدأت القيم الليبرالية بالتراجع لصالح أيديولوجيات قومية واستبدادية عزَّزها الفكر الوضعي[٧].

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أدَّى انهيار الفاشية على المستوى الدولي إلى تصاعد الحركات الشعبية في أمريكا اللاتينية؛ ممَّا أدَّى إلى سقوط أنظمة استبدادية مدعومة بالقمع والإرهاب لسنوات طويلة. خلال الفترة من ١٩٤٤ إلى ١٩٤٧، شهدت القارة موجة ثورية؛ حيث انتفضت الجماهير بشعارات مناهضة للفاشية، مطالبةً بالمزيد من الحقوق الديمقراطية، وحرية الانتخابات، وتوسيع النشاط السياسي والنقابي، والتصدي للهيمنة الرأسمالية الأجنبية؛ رغم الطابع

[7] Charles Adam Hale, "Las ideas políticas y sociales en América Latina, 1870-1930" en Leslie Bethell (ed.) Historia de América Latina, vol. 8 pp.1-64.

العفوي لهذه الحركات، أجبرت قوتها الأنظمة الأوليجاركية المتحالفة مع رأس المال الأمريكي على تقديم تنازلات اجتماعية وسياسية لصالح العمال والفئات الشعبية.

إلا أنه بدءًا من عام ١٩٤٧، أطلقت الولايات المتحدة حملة مضادة لوقف هذه التحولات الديمقراطية؛ حيث تم فرض معاداة الشيوعية كأيديولوجية رسمية في القارة. تجلى ذلك من خلال اجتماع وزراء خارجية الجمهوريات الأمريكية في ريو دي جانيرو ١٩٤٧، والذي أقرّ معاهدة المساعدة المتبادلة، ثم تعزَّز خلال مؤتمر بوجوتا ١٩٤٨؛ حيث تم إدانة الشيوعية رسميًّا لأول مرة. ودفعت هذه السياسات دول أمريكا اللاتينية إلى قطع علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، وإطلاق حملات قمعية ضد الحركات اليسارية، مشابهة لما حدث في الولايات المتحدة خلال فترة المكارثية[٨].

في هذا السياق، تم إنشاء منظمة العمل الإقليمية للبلدان الأمريكية (ORIT) عام ١٩٥١ بتمويل أمريكي، لتكون أداة لمواجهة النقابات التقدمية؛ ممَّا أدَّى إلى تصاعد حملات القمع ضد الحركات العمالية والمناهضة للاستعمار الاقتصادي.

بحلول 1953–1952، دخلت أمريكا اللاتينية في أزمة اقتصادية جديدة؛ حيث أدَّى استقرار الأسواق الدولية إلى انخفاض أسعار المواد الخام، وتدهور شروط التبادل التجاري؛ ممَّا أضرَّ بالاقتصادات الوطنية. كما واجهت الشركات المحلية منافسة غير متكافئة من الاحتكارات الأجنبية؛ ممَّا أدَّى إلى تفاقم البطالة والفقر؛ حيث سعت الطبقات الحاكمة إلى تحميل الطبقات الشعبية تكلفة هذا التدهور الاقتصادي.

وفي ظل هذه الظروف، واجه مشروع التصنيع القائم على إحلال الواردات أزمة حادة، إذ لم تتمكن الأسواق المحلية من استيعاب المنتجات الجديدة، كما افتقرت الدول إلى رأس المال اللازم لتوسيع الصناعات الثقيلة. وأدى ذلك إلى استمرار الاعتماد على الاقتصادات الخارجية؛ ممَّا زاد من هشاشة النمو الاقتصادي، وعزَّز التبعية للمراكز الرأسمالية الكبرى.

كثّفت الولايات المتحدة تدخلاتها في أمريكا اللاتينية في الخمسينيات من القرن العشرين، للقضاء على أي حركة شعبية تُهدد نفوذها الإقليمي. وتجسَّد ذلك في الإطاحة بحكومة خاكوبو أربينث في جواتيمالا ١٩٥٤ عبر تدخل المرتزقة، وإسقاط الحكومة التقدُّمية في جيانا (١٩٥٣) بقيادة تشيدي جاجان، التي دعت إلى رفض الاستعمار والاستقلال

[٨] انطلقت في الولايات المتحدة حملة مطاردة شاملة وغير مسبوقة في القرن العشرين أدَّت إلى اعتقال آلاف الشيوعيين أو الذين يشك بأن لديهم توجهات شيوعية، وجرى تقديمهم إلى القضاء بتهمة محاولة الإطاحة بالحكم بالقوة أو العنف. "ضحايا المكارثية في الولايات المتحدة شملت الشيوعيين وخصومهم أيضًا"، https://n9.cl/e1vid ٢٠٢٥/٣/١٤.

الفوري. وهذه التدخلات جاءت في سياق الهستيريا المعادية للشيوعية التي فرضتها الحرب الباردة؛ حيث سعت القوى الغربية إلى احتواء أي توجه اشتراكي في المنطقة.

الثورة الكوبية وتأثيرها على المنطقة ١٩٥٩ – ١٩٦١

شهدت أمريكا اللاتينية خلال الخمسينيات هيمنة النُّظم الشمولية العسكرية والحكومات الخاضعة للنفوذ الأمريكي، إلا أن هذا النِّظام بدأ بالتصدع في أواخر العقد نفسه؛ حيث تصاعدت الحركات الجماهيرية المناهضة للأنظمة الاستبدادية في بيرو، وهايتي، وكولومبيا، وفنزويلا. وجاء التَّحوُّل الأكبر مع انتصار الثورة الكوبية ١٩٥٩، التي أطاحت بديكتاتورية باتيستا، لتدشن حقبة جديدة من الكفاح التَّحرُّري في نصف الكرة الغربي، قادت إلى تصعيد الحركات الثورية والديمقراطية في القارة.

كان انتصار الثورة الكوبية بقيادة فيدل كاسترو تحولًا حاسمًا في تاريخ أمريكا اللاتينية، إذ لم تقتصر على إسقاط الديكتاتورية فحسب، بل تجاوزت ذلك إلى استعادة السيادة الوطنية، وإلغاء الاستغلال الاقتصادي، والمُضي قدمًا نحو الاشتراكية عام ١٩٦١. وجاء هذا التحول مدفوعًا بتغير ميزان القوى الدولي؛ حيث ساهم صعود الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، إلى جانب تصاعد النضالات المناهضة للاستعمار في آسيا وأفريقيا، في توفير بيئة مواتية لدعم الحركات التحررية في القارة.

الانعكاسات الإقليمية والثورة التحررية في أمريكا اللاتينية:

أدَّى التأثير المباشر للثورة الكوبية إلى موجة ثورية غير مسبوقة، اجتاحت القارة من ريو برابو إلى باتاجونيا؛ حيث تطرفت المنظمات الشعبية والمناهضة للإمبريالية؛ ما أدَّى إلى تصاعد الصدامات مع الأنظمة البرجوازية والإصلاحية. وفي هذا السياق، شهدت أوائل الستينيات انقسامات داخل الأحزاب الإصلاحية وظهور حركات ثورية جديدة، كان لها دور بارز في الأحداث التي هزَّت القارة خلال تلك الفترة.

إسقاط الأنظمة الشمولية وإنماء التعددية:

بدأت معالم هذه المرحلة الجديدة بالتبلور منذ 1956، من خلال انتفاضات جماهيرية متتالية أسقطت الأنظمة الشمولية، وأعادت التعددية (الديمقراطية) إلى عدد من الدول. في بعض المناطق، تمكن العمال والنقابات من إعادة بناء مؤسساتهم، في ظروف مشابهة لما حدث في ١٩٤٤. تزامن ذلك مع فشل سياسات الحرب الباردة؛ حيث أدَّى انهيار استراتيجية الابتزاز الذري الأمريكية إلى فقدان واشنطن القدرة على عزل الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية.

شهدت الفترة بين ١٩٥٦ و١٩٥٨ لحظات حاسمة في التحول نحو التعددية وسقوط عدة أنظمة استبدادية نتيجة الانتفاضات الشعبية، والإضرابات، والاحتجاجات، والمؤامرات العسكرية، أبرزها:

- سقوط أودريا في بيرو (يونيو ١٩٥٦).
- اغتيال أنستاثيو سوموثا في نيكاراجوا (سبتمبر ١٩٥٦).
- الانقلاب العسكري ضد خوليو لوثانو دياث في هندوراس (أكتوبر ١٩٥٦).
- سقوط بول ماجلوار في هايتي (ديسمبر ١٩٥٦).
- سقوط روخاس بينيلا في كولومبيا (مايو ١٩٥٧).
- سقوط بيريث خيمينيث في فنزويلا (يناير ١٩٥٨).

التحولات السياسية في أمريكا اللاتينية في ستينيات القرن العشرين:

شهدت نهاية الستينيات في أمريكا اللاتينية موجة من التغيرات الثورية والقومية، تجلَّت في صعود الحركات الديمقراطية وانتصار التيارات الاشتراكية، التي سعت إلى تنفيذ إصلاحات جذرية في الاقتصاد والمجتمع. وكان من أبرز هذه التحولات وصول سلفادور ألليندي إلى رئاسة تشيلي (١٩٧٠–١٩٧٣) ببرنامج اشتراكي شامل، ركَّز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز السيادة الوطنية، في سياق عالمي اتَّسم بتصاعد الصراع بين القوى التقدمية والمصالح الإمبريالية.

تزامنت هذه المرحلة مع تنامي دور الطبقة العاملة ومنظماتها، خاصة الحزب الشيوعي التشيلي، الذي أصبح قوة مؤثرة في المشهد السياسي، وقد شهدت الأرجنتين أحداثًا مشابهة؛ حيث أدَّت انتفاضة كوردوباثو (١٩٦٩) إلى إجبار النِّظام العسكري على اتخاذ إجراءات أكثر انفتاحًا ديمقراطيًّا. كما برزت بوليفيا وأوروجواي كنماذج لنضالات العمال، إذ فرض عمال المناجم في لابس سيطرتهم على قطاعات حيوية، بينما شكَّلت القوى العمالية في مونتيبيديو تحالفًا سياسيًّا واسعًا، تجسَّد في تأسيس الجبهة الشعبية في أوروجواي (١٩٧١)[٩]، التي ضمَّت الشيوعيين، والاشتراكيين، والديمقراطيين المسيحيين في إطار موحد لمواجهة النخب التقليدية.

بالتوازي، برزت مجموعة من القادة العسكريين التقدُّميين الذين تبنوا سياسات قومية ذات طابع إصلاحي، مثل:

[٩] الجبهة الشعبية قوة سياسية من أجل التغيير والعدالة الاجتماعية؛ وهي تقدمية وديمقراطية وشعبية ومناهضة للأوليجاركية والإمبريالية والعنصرية والأبوية؛ وتشكل منظمة للعمل السياسي الدائم بطابع الائتلاف والحركة على أساس الاحترام المتبادل للتنوع الأيديولوجي والعمل الديمقراطي ووحدة العمل. لمزيد من المعلومات عن الحركة الشعبية أنظر: https://2u.pw/z5hdcf70 ٢٠٢٥/٣/١٥

- خوان بيلاسكو ألفارادو في البيرو (١٩٦٨)
- عمر توريخوس في بنما (١٩٦٨)
- خوان خوسيه توريس في بوليفيا (١٩٦٩)

اعتمد هؤلاء القادة سياسات شملت تأميم الموارد الطبيعية، وتوسيع السيادة البحرية، والمطالبة باستعادة قناة بنما، إضافة إلى إصلاحات زراعية غير مسبوقة. وقد أثَّر هذا الاتجاه على شخصيات سياسية أخرى مثل رودريجيث لارا في الإكوادور (١٩٧٢–١٩٧٦) ولوبيث أريلانو في هندوراس (١٩٧٢–١٩٧٥)، الذين تبنَّوا تدابير تقدمية مشابهة.

الاستجابة الأمريكية.. التَّدخل والاحتواء

بدأت الولايات المتحدة في التخطيط لحملات زعزعة الاستقرار ضد الحكومات الشعبية؛ ما أدَّى إلى إسقاط أليندي في تشيلي (١٩٧٣) من خلال انقلاب دموي، إلى جانب عمليات مماثلة ضد الحكومات التقدمية الأخرى. وكان سقوط الأنظمة العسكرية القومية مرتبطًا ليس فقط بالمقاومة التي واجهتها من النُّخب المحلية والقوى الإمبريالية، ولكن أيضًا بحدودها الاجتماعية والطبقية. فبينما سعت هذه الأنظمة إلى تحقيق إصلاحات واسعة، كانت تُعاني من ضعف التعبئة الشعبية، وعدم قدرتها على بناء تحالفات طويلة الأمد مع القوى الاجتماعية الصاعدة؛ ممَّا جعلها معزولة وسهّل سقوطها أو تراجعها عن برامجها الأصلية.

ازداد التَّدخل مع الهزيمة الأمريكية في حرب فيتنام ١٩٧٥، نتيجة لزيادة المخاوف في واشنطن من اختلال ميزان القوى العالمي؛ ما دفعها إلى تكثيف دعمها للأنظمة العسكرية في أمريكا اللاتينية. ونتيجة لذلك، شهدت المنطقة موجة جديدة من الانقلابات العسكرية، التي أقامت أنظمة شمولية ذات طابع قمعي، كما حدث في:

- الأرجنتين، وتشيلي، وأوروجواي، والبرازيل؛ حيث فرضت أنظمة قمع وحشية استهدفت المعارضين السياسيين.

تميزت هذه المرحلة بممارسات قمعية ممنهجة، تضمنت:

- الاعتقالات الجماعية
- التعذيب والاغتيالات السياسية
- حملات الاختفاء القسري

شكَّلت هذه الإجراءات مرحلة مظلمة في تاريخ أمريكا اللاتينية؛ حيث ساد مناخ من الرعب السياسي وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان، في إطار استراتيجية أمريكية أوسع لضمان استقرار الأنظمة الموالية لها، ومنع انتشار الأفكار الثورية في المنطقة.

بهذا، مثّلت نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات تحولات كبرى؛ حيث سادت الحركات القومية والثورية، لكنَّها سرعان ما واجهت حملة قمع رجعية قادتها الولايات المتحدة والنُّخب المحلية. تُمثل هذه التجربة درسًا في كيفية مواجهة القوى الإمبريالية لمشاريع التنمية المستقلة، وما يترتب على ذلك من صراعات داخلية وخارجية يمكن أن تُؤثر على استقرار الدول الطامحة إلى التحرر.

تحوُّلات السياسة والاقتصاد في ظل الهيمنة الأمريكية:

تأتي محطتنا الأخير لعرض تطور التاريخ السياسي لأمريكا اللاتينية مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي؛ حيث دخلت أمريكا اللاتينية مرحلة جديدة تزامنت مع ظهور نظام عالمي أحادي القطب، باتت فيه الولايات المتحدة القوة المهيمنة بلا منازع.

فقد مثّلت بداية التسعينيات حقبة من التغيرات العميقة في أمريكا اللاتينية؛ حيث شهدت القارة تحولات سياسية اتَّسمت بإعادة هيكلة الأنظمة القائمة، في ظلِّ انحسار الاشتراكية وتراجع تأثير الحركات الثورية. ومن أبرز ملامح هذه الفترة:

١. التَّدخل الأمريكي في بنما:

- نفَّذت الولايات المتحدة عملية عسكرية في ديسمبر ١٩٨٩ للإطاحة بنظام مانويل نورييجا، متذرِّعة بأهداف مثل إرساء الديمقراطية ومكافحة الاتجار بالمخدرات، إلا أن هذه العملية كانت تهدف في جوهرها إلى القضاء على آخر مظاهر القومية التوريخوسية[١٠].

[10] María Méndez, *Torrijos: ejemplo y bandera antimperialista*, Nueva Sociedad Nro. 55 JULIO-AGOSTO 1981, PP. 97-99. Este artículo es copia fiel del publicado en la revista Nueva Sociedad Nº55 Julio- agosto de 1981, ISSN: 0251-3552.

القومية التوريخوسية (Torrijismo) هي تعبير عن مجموعة من الأفكار والسياسات المرتبطة بالرئيس البنمي عمر توريخوس، الذي حكم بنما من عام ١٩٦٨ حتى ١٩٨١. تعتبر القومية التوريخوسية مزيجًا من القومية البنمية، الاشتراكية، والتمكين الاجتماعي.

٢. الهزيمة الانتخابية للجبهة الساندينية في نيكاراجوا (١٩٩٠):

- بعد حرب استنزاف استمرت عقدًا كاملًا، تعرَّضت الجبهة الساندينية[١١] لهزيمة انتخابية أمام حكومة مدعومة من الولايات المتحدة، وهو ما عكس نجاح السياسة الأمريكية في إنهاك الحركات الثورية عبر الصراعات منخفضة الحدَّة، وفق المفاهيم الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[١].

٣. تزايد الضغوط على كوبا:

- في ظلِّ التراجع العالمي للاشتراكية، شهدت كوبا أقسى مراحل العزلة السياسية والاقتصادية منذ 1959، إذ سعت واشنطن إلى استغلال هذه المتغيرات لإضعاف النِّظام الكوبي، عبر حصار اقتصادي صارم، إلا أن كوبا واصلت مقاومتها رغم التحديات الاقتصادية الهائلة.

٤. نهاية الصراعات الأهلية والمسلحة:

- سادت خلال هذه الفترة سياسة التفاوض بين اليمين واليسار؛ ممَّا أدَّى إلى إنهاء نزاعات طويلة الأمد، كما حدث في السلفادور وكولومبيا وجواتيمالا، في حين اتبعت بيرو نهجًا مختلفًا عبر العنف والقمع السياسي ضد "الدرب الساطع"، وهو ما تجلَّى بوضوح في عهد ألبرتو فوجيموري، الذي تمكَّن من تعزيز سلطته عبر انقلاب دستوري (١٩٩٠)، تلاه قمع شامل للحركات المسلحة، ومع ذلك، استمرت عمليات نوعية مثل الاستيلاء على السفارة اليابانية في ليما (١٩٩٦) من قبل حركة توباك أمارو الثورية.

٥. تعزيز المسار الديمقراطي:

- اتَّجهت العديد من دول أمريكا اللاتينية نحو إرساء أنظمة مدنية ديمقراطية، وهو ما تجلَّى في :
  - سقوط ديكتاتورية ألفريدو ستروسنر في باراجواي (١٩٨٩).

---

[١١] استمدت الحركة اسمها من أوجوستو سيثار ساندينو، وهو زعيم مقاومة نيكاراجوي قاد حرب عصابات ضد الاحتلال الأمريكي لنيكاراجوا في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. الجبهة الساندينية للتحرير الوطني (FSLN) هي حركة سياسية وثورية يسارية تأسست في نيكاراجوا عام 1961، وتُعد من أبرز الحركات التحررية في أمريكا اللاتينية، وقد لعبت دورًا محوريًا في إسقاط أسرة سوموثا المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٩. لمزيد من المعلومات أنظر: Andrew William Wilson

- التراجع التدريجي لنفوذ بينوشيه في تشيلي؛ حيث شهدت البلاد انتقالًا سياسيًّا بدأ مع باتريسيو أيلوين (1990)، ثم استمرَّ مع إدواردو فراي الابن (1994)، رغم استمرار الضغوط التي مارستها المؤسسة العسكرية، كما ظهر في قضية مانويل كونتريراس[١٢].

التحولات الاقتصادية.. الليبرالية الجديدة وتفكيك دور الدولة:

إلى جانب التغيرات السياسية، شهدت القارة تحولًا اقتصاديًّا جذريًّا، إذ تبنت معظم الحكومات سياسات الليبرالية الاقتصادية، التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية والولايات المتحدة الأمريكية. ومن أبرز ملامح هذا التحول:

١. **الديون الخارجية والتبعية الاقتصادية:**

- استجابت حكومات أمريكا اللاتينية لضغوط واشنطن بشأن قضايا حساسة، مثل السيادة الاقتصادية ومكافحة المخدرات، مقابل الحصول على تسهيلات مالية، وهو ما أدَّى إلى **اندماج** الاقتصادات المحلية في النِّظام المالي العالمي، كما حدث مع انضمام المكسيك إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) عام ١٩٩٣، وهو ما جعل الاقتصاد المكسيكي معتمدًا بشكل شبه كلي على الولايات المتحدة.

٢. **تبني سياسات السوق الحر غير المنظم:**

- تبنت غالبية دول المنطقة سياسات اقتصادية متشابهة، تمثَّلت في:
  - الخصخصة الواسعة للمؤسسات العامة.
  - تقليص الإنفاق الاجتماعي وخفض دعم الدولة للقطاعات الأساسية.
  - توفير امتيازات غير محدودة لرأس المال الأجنبي؛ ممَّا أدَّى إلى إضعاف القطاعات الإنتاجية المحلية لصالح الشركات متعددة الجنسيات.

[١٢] مدير الشرطة السياسية في التشيلي في عهد نظام أوجوستو بينوشي.

٣. **النتائج الاجتماعية والاقتصادية:**

- أدت هذه التحولات إلى نتائج متباينة؛ حيث تحقَّقت معدلات نمو مرتفعة في بعض الدول، إلا أن ذلك جاء على حساب زيادة التفاوت الاجتماعي، إذ شهدت القارة:
  - إعادة تركيز الثروة بيد النخب الاقتصادية.
  - ارتفاع معدلات الفقر والتهميش الاجتماعي.
  - استمرار التشوهات الهيكلية في الاقتصادات المحلية، نتيجة الاعتماد المُفرط على رؤوس الأموال الأجنبية.

إعادة تموضع أمريكا اللاتينية في النِّظام العالمي

في ظل هذا السياق، ظهرت محاولات لإعادة تنسيق العلاقات بين دول أمريكا اللاتينية، كما تجلَّى في مؤتمرات القمة الأيبيرية الأمريكية، إلا أن هذه المبادرات لم تُحقق تقدمًا ملموسًا، نتيجة غياب الإرادة السياسية وضعف التنسيق الإقليمي؛ ممَّا سمح للولايات المتحدة بإعادة فرض هيمنتها الاقتصادية والسياسية على المنطقة.

عند تحليل هذه الحقبة، لا يمكن تجاهل التبعية المالية العميقة لأمريكا اللاتينية تجاه الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية؛ حيث لعبت مشاريع مثل خطة برادي[١٣] دورًا حاسمًا في توجيه اقتصادات المنطقة وفق المصالح الولايات المتحدة الأمريكية؛ ممَّا عزَّز من سياسات الليبرالية الجديدة، وجعل اقتصادات أمريكا اللاتينية أكثر عرضة للتقلبات المالية العالمية.

تميَّزت هذه الفترة بكونها مرحلة إعادة هيكلة كبرى في أمريكا اللاتينية؛ حيث شهدت القارة تحولات سياسية كبرى، تمثَّلت في نهاية الأنظمة الشمولية، وتراجع الحركات الثورية، وتعزيز التعددية، إلى جانب تبنِّي سياسات اقتصادية ليبرالية غير منظمة.

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة تعزيز هيمنتها على المنطقة في ظلِّ غياب بدائل إقليمية قوية، سواء عبر التدخلات المباشرة، كما في بنما ونيكاراجوا، أو عبر السياسات الاقتصادية، كما ظهر في انتشار اقتصاد السوق الحر؛

---

[١٣] ونظرًا للنتائج السيئة التي حققتها خطة بيكر بالنسبة للدائنين، اقترح وزير الخزانة الأمريكي نيكولاس فريدريك برادي في عام ١٩٨٧ خطة جديدة لتخفيض الديون التجارية للبلدان ذات المستوى العالي من المديونية الخارجية أطلق عليها خطة برادي، والتي كان هدفها السعي إلى تخفيض أصل الدين والقرض أو تخفيض الفائدة وفقًا لإمكانية خدمة ديونها مقابل تبني البلدان المدينة عملية تدابير التكيف الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية.
David López Cabia, Plan Brady, economipedia, https://linksshortcut.com/fEpiP 15/3/2025

وبينما حقَّقت هذه السياسات مكاسب قصيرة المدى لبعض الدول، إلا أنها عمَّقت الفجوة الاجتماعية والاقتصادية؛ ممَّا مهَّد الطريق لأزمات جديدة في العقد اللاحق.

إجمالًا، أتاح سقوط حائط برلين في أمريكا اللاتينية تأكيد هيمنة واشنطن وتهيئة البيئة لخدمة مصالحها من خلال تنصيب الحكومات الليبرالية التي انتهى بها المطاف عاجلًا أم آجلًا إلى الفشل في خضم الأزمة الاقتصادية والاتهامات الخطيرة بالفساد. وكان الرصيد الإيجابي للتسعينيات وبدايات القرن الواحد والعشرين هو عمليات التكامل الاقتصادي مثل اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور) التي أنشأتها في البداية الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأوروجواي وانضمت إليها لاحقًا فنزويلا ودول أخرى مرتبطة بها مثل بوليفيا وشيلي وكولومبيا وإكوادور وجيانا وبيرو وسورينام، لتبدأ مرحلة جديدة بصراعات دولية تسعى فيها القوة الفاعلة إلى إعادة نظام دولي متعددة الأقطاب تجدل فيه المصالح بآليات تتكيف مع التغيرات التكنولوجية المتسارعة والمؤثرة على كلِّ مناحي الحياة، والتي سوف تُعيد تشكيل مناطق كثيرة في العالم، ومنها المخروط الجنوبي.

بناء الدولة في أمريكا اللاتينية.. بين الهيمنة الخارجية ومساعي الاستقلال

مؤخرًا، برزت دعوات لإعادة النَّظر في مفهوم الدولة وإحياء النشاط السياسي، إلا أن هذه الطروحات تبدو مُبالغًا فيها، إذ إن الدولة كانت دائمًا حاضرة بقوة في المشهد السياسي والتاريخي. فالوثائق التاريخية تعكس بشكل واضح دور الدولة في تشكيل المسارات السياسية والاجتماعية، وعلى الرغم من وجود اتجاه في العلوم السياسية، لا سيما في الولايات المتحدة، يُقلِّل من شأن الدولة ككيان مستقل، فإن علماء السياسة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك أمريكا اللاتينية، يتبنَّون مقاربات مغايرة؛ حيث نادرًا ما يتم تجاهل دور الدولة؛ بل على العكس، يتم التأكيد في كثير من الأحيان على مركزية الدولة، التي لا تُختزل في كونها مجرد كيان سياسي، بل تُعتبر الإطار القانوني الذي يُنظِّم المجتمع، ويضمن استقراره من خلال القوانين والمؤسسات. فمن خلال فرض سيادة القانون، وتحقيق العدالة، وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تلعب الدولة دورًا أساسيًّا في تطور المجتمعات، وضمان استدامة نظمها السياسية والاقتصادية.

لإعداد هذا التحليل، أبدأ بمناقشة مُعمَّقة لمفهوم الدولة، مستندًا إلى أمثلة عملية تُسلِّط الضوء على دورها ووظائفها عبر السياقات المختلفة. بعد ذلك، أنتقلُ إلى استعراض التقسيم الزمني للتطور التاريخي للدولة، مستخلصًا من هذه التجارب دروسًا قد تكون ذات صلة بالتجربة الفلسطينية الناشئة؛ ممَّا يتيح فهمًا أوسع لتحديات بناء الدولة في ظلِّ الاحتلال والهيمنة الخارجية ومحاولات الاستقلال.

الأطر النظرية لبناء الدولة في أمريكا اللاتينية:

يدور تأسيس الدول حول عدَّة نظريات رئيسيَّة، منها:

- **نظرية الحداثة:** تعتبر أن بناء الدولة مرتبط بتطور المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق النماذج الأوروبية.
- **نظرية التبعية:** تلفت النظر إلى أن دول أمريكا اللاتينية عانت في تأسيس دول ذات سيادة؛ بسبب اعتمادها الاقتصادي على الدول المتقدمة.
- **نظرية العقد الاجتماعي:** تفترض أن شرعية الدولة تعتمد على التوافق بين الحُكَّام والشعوب، وهو ما كان غائبًا في العديد من دول أمريكا اللاتينية.

وتأتي المدرسة البنيوية لتُشير إلى أن تأسيس الدول يعتمد على البناءات الاقتصادية والاجتماعية التي خلَّفها الاستعمار الإسباني والبرتغالي. من المؤسسات الريعية والترتيب الاجتماعي القائم على الطبقية والعرق، والتي أثَّرت على تشكيل الدول الحديثة في المخروط الجنوبي[٢].

لفهم مفهوم الدولة في إطار الدراسة، هناك ثلاث خطوات أساسية يجب اتِّباعها: تحديد مهام الدولة، ومعالجة مسألة الشرعية، وفهم وظائفها بدقة. لهذا من الضروري التفريق بين الدولة والأمة لتحقيق الفهم الصحيح لنشأة الدولة في البلدان التي تكونت في ظلِّ الاستعمار.

شهد القرن التاسع عشر ظهور "الدول القومية" في أمريكا اللاتينية؛ حيث سادت الفكرة بأنَّ لكل أمة الحق في دولتها، وأن الدولة يجب أن تستند على أساس فكرة الأمة. وكانت الفكرة مثالية إلى حدٍّ بعيد، خاصةً أنَّ الدُّول القائمة في أوروبا مثل إنجلترا وفرنسا وروسيا كانت تتَّسم بالتنوع العرقي، فيما لم تكن إيطاليا وألمانيا قد تأسستا كدولتين أو أمتين حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. أما في أمريكا اللاتينية، فقد كان هناك تنوع عرقي يستدعي التساؤل حول مدى إمكانية تكوين الأمم بالفعل؛ ومع ذلك، بات من الواضح وجود كيانات تسعى للقيام بمهام الدولة مثل: جمع الضرائب ووضع القوانين وخوض الحروب، ومطالبة بالسيادة على أراضٍ لم تعد مرتبطة بالإمبراطوريات المستعمرة، بل بالبُعد الوظيفي.

إلى جانب ذلك، دعمت الدول النشوء القومي، إذ كان ذلك يُعزِّز من مكانتها وقوتها بإقامة وحدة وطنية في خضم تنامي الدول في أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر، كان سهلًا الخلط بين فكرة "الأمة المُزيَّفة" و"الدولة المُصطنعة"،

وهو ما جسَّده عالم الأنثروبولوجيا المكسيكي مانويل جاميو في أعماله، ليبرز نظريات حول التكوين الوطني، ولكن، يجب على المؤرخين تناول هذه النظريات بحذر، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والأمة[٣].

أُثيرت أسئلة حول ما إذا كانت الدول نتاجًا لزوال الإمبراطورية الإسبانية، أم أن هناك دولًا أولية كانت موجودة تحت السطح الإمبراطوري واستقلالها نتج عن وعي وطني سابق؛ في بعض الحالات مثل المكسيك، ربما هناك دليل على وجود مشاعر وطنية أولية قدَّمت تفسيرًا جزئيًّا لانهيار الإمبراطورية وتشكيل دُول جديدة[٤].

وبعيدًا عن هذا، يجب التفريق بين الدولة والأمة تحليليًّا، رغم تمازجهما في الواقع؛ حيث تُوجد دُول لم تقم على أساس وطني مثل الإمبراطوريات، وأمم لم تُحقق دولتها الخاصة مثل أمتنا العربية التي تكتمل فيها جميع عناصر الأمة الواحدة.

إذن، تُسيطر الدولة على إقليم معين، والذي يُطلق عليه "الوطن"؛ حيث تقول أطروحة ماكس فيبر أنها تحاول احتكار القوة الشرعية؛ ويتضمن هذا التعريف أساسين: احتكار لا يتسامح مع المنافسة بشأن القوة الشرعية؛ ممَّا يعني أن الديكتاتورية التي تفتقر للشرعية لا تتماشى مع هذا التعريف[٥].

لهذا السبب تحتاج الدولة عندما تفرض سلطتها إلى قدرات أساسية تمكنها من العمل بفعالية: مثل القوى القسرية، البيروقراطية، الرأسمال، العملة القانونية، الدستور والقوانين وتبقى هذه القدرات قائمة حتى عندما تتغير الحكومة أو – وهو الأكثر أهمية – النِّظام الحاكم[٦]. فمثلًا، حافظت الدولة التشيلية على استمراريتها رغم النزاعات الأهلية والانقلابات في عامي ١٩٢٥ و١٩٧٣. هذه الاستمرارية تعكس درجة من الشرعية؛ حيث تُعتبر الدولة مصدرًا للسلطة يُفَضَّل طاعته، وليس فقط بسبب الإكراه[٧].

هناك حالات نادرة تتوقَّف فيها الدولة، وليس فقط النِّظام أو الحكومة، عن الوجود مثلما حدث في المكسيك عام ١٩١٤ عندما انهار النِّظام القديم، وانهارت العملة، واشتد الصراع بين الفصائل، غير أن أمريكا اللاتينية شهدت عددًا قليلًا فقط من هذه الوقائع، وكان الحال الأكثر شيوعًا هو "انهيار الدولة من الداخل"؛ حيث تُفرَّغ داخليًّا بفعل قوى إقليمية، مثل زعماء الشمال في المكسيك أو الشمال الغربي في الأرجنتين، أو القوى الإجرامية مثل تحالفات سينالوا أو ميديين[١٤]، أو القوى الثورية كالقوات المسلحة الثورية الكولومبية أو الدرب المضيء[٨].

[١٤] تحالفات المخدرات، مثل تحالف سينالوا وميديين، اعتمدت على تحالفات استراتيجية لتعزيز نفوذها وتوسيع عملياتها.

بلا شك، هذه النزاعات تنزع من الدولة توصيفها محددًا وفقًا لتعريف فيبر ومع ذلك، تمتاز الدُّول بالصَّلابة، وغالبًا ما تتعافى بعد هذه الأحداث، وتظهر التوجهات في الفترة المعنية تعزيزًا للدولة بدلًا من تراجعها.

لقد أصبحت التغييرات في الحكومات والأنظمة ظاهرة شائعة في المشهد السياسي العالمي، وعلى الرغم من أنه يمكن اعتبارها مؤشرًا على الديناميكية السياسية، فإنها تُثير تساؤلات حول الشرعية التي تستند إليها الأنظمة. فالشرعية ليست مجرد مفهوم سياسي نظري، بل هي عنصر حاسم في تحديد قدرة النِّظام أو الدولة على فرض الطاعة والإدراك المستدام لدى المواطنين.

أحد الأمثلة البارزة على افتقار الأنظمة للشرعية هو انهيار نظام بورفيريو دياث في المكسيك عام ١٩١١، وكذلك خيراردو ماتشادو في كوبا عام ١٩٣٣؛ كلا النظامين سقط بشكل مفاجئ نتيجة فقدان الشرعية، وأثارا ثورات شعبية كبيرة، وفي حين أن الانقلابات العسكرية تُقدم دليلًا أقل وضوحًا على هذا الافتقار، كما حدث في الأرجنتين عام ١٩٣٠، فإنها تُسلِّط الضوء على التحديات التي تُواجه الأنظمة من منظور الشرعية[٩].

فالشرعية تتجاوز مجرد النِّظام أو الدولة لتشمل قدرة المجموعات الأخرى على فرض رؤيتها، ووجود قوى أخرى مثل الزعماء الإقليميين، والتحالفات الإجرامية، والحركات الثورية يفرض على الدول مواجهة منافسين يطالبون بشرعيتهم الخاصة؛ هؤلاء اللاعبون يمتلكون إمكانيات جبرية وخطابية، ويعتمدون على القاعدة الشعبية لتحقيق الأهداف.

وقد أثَّرت العلاقات بين الدولة والكنيسة على الشرعية السياسية، فقد ظلَّت الكنيسة منافسًا قويًا للدولة، وكانت هناك أمثلة تاريخية على ذلك في جواتيمالا والإكوادور ؛ حيث تبنَّى الحكام تحالف "العرش والمذبح" لتعزيز الاستقرار السياسي، وهو ما أدَّى في حالات إلى تقليص قدرة الدولة على المناورة في بعض المجالات[١٥].

ففي القرن العشرين، شهدت العلاقات بين الدولة والكنيسة توترات أحيانًا، كما حدث في الأرجنتين وكوبا والمكسيك ومع ذلك، تمكَّن قادة مثل فيدل كاسترو ولاثارو كارديناس من إيجاد تسويات تُعزِّز الشرعية السياسية، على الرغم من التحديات التي فرضتها الكنيسة[١٠].

بينما بدأت الحركات الراديكالية والشعبية في التراجع؛ ممَّا عزَّز استقرار الأنظمة القائمة، ويبقى السؤال: هل هذا الوضع دائم أم مجرد محطة أخرى في تاريخ التقلبات السياسية؟ الشرعية ستظل مفهومًا مركزيًّا لفهم الديناميات السياسية وتحديد قدرة الدولة على فرض سلطتها والاحتفاظ بها في مواجهة التحديات المتعددة في ظل هذه السياقات المتنوعة،

---

[15] Alan Knight, *Populism and Neo-Populism in Latin America, Especially Mexico*, Online version of print publication JOURNAL OF LATIN AMERICAN STUDIES v.30, no.2 (May 1998) p 47:

يبقى من الضروري متابعة كيف ستستمر الأنظمة في تعزيز شرعيتها، والتصدي للتحديات المستقبلية في هذه المنطقة من العالم.

لقد كانت التغييرات في الحكومات أو حتى في الأنظمة، أكثر شيوعًا بكثير وبالحديث عن النظام، أعني شكل الدولة، سواء كان أوليجاركيًّا، ديمقراطيًّا، عسكريًّا، ثوريًّا، وما إلى ذلك يمكن أن تكون الشرعية صفة مميزة للدولة أو للنظام الحاكم.

وعلى الرغم من أن قياس الشرعية أمر مستحيل (حتى الاستطلاعات ليست موثوقة تمامًا في هذا السياق)، أعتقد أن الشرعية مفهوم أساسي لفهم وظيفة الدول والأنظمة (لكن ليس بالضرورة الإدارات الحكومية) وفي العادة، يركز النقاش على الدولة أو النِّظام نفسه، ولكن في الواقع، هذا النهج محدود للغاية؛ فالشرعية تعني المطالبة بطاعة المواطنين، وبينما تُوجد مواقف– مثل الدفاع عن الأراضي الوطنية– حيث تكون الدولة الفاعل الرئيسي وربما الوحيد، إلا أن هناك حالات أخرى تُواجه فيها الدولة جهات أخرى تتطلَّب الطاعة، وتتمتَّع بنوع من الشرعية الخاصة بها.

بعض هذه الجهات، كما ذُكر سابقًا (الزعماء الإقليميون، التحالفات الإجرامية، الحركات الثورية)، تمتلك قوة الإجبار، لكنَّها تتمتع أيضًا بإمكانيات تأثير خطابية ومادية وشبكات علاقات محسوبية، تمامًا مثل الدولة نفسها؛ حيث يعتمد الزعماء الإقليميون على المصالح والهويات المحلية، بينما تستند الحركات الثورية إلى مظالم تاريخية ووعود للمستقبل. وتقدم التحالفات وظائف ورواتب ومكانة اجتماعية، بالإضافة إلى مكافآت نفسية، مثل الثقافة الرجولية لعالم المخدرات، والتي تتجلى في الأغاني الشعبية (الكوريدوس)[١٦]، مقاطع الفيديو، السيارات، والأسلحة الرشاشة (قرون الماعز[١٧])[١٨].

إضافة إلى ذلك، هناك جهات فاعلة جماعية يمكن أن تتحدى الدولة دون اللجوء إلى العنف، فالكنيسة الكاثوليكية كانت قوة قوية ومنافسًا جادًّا وهكذا، كانت شرعية الدولة تعتمد جزئيًّا على شرعية الكنيسة وطبيعة العلاقة بينهما تعكس ذلك؛ فقد كان هناك حُكام– مثل رافائيل كاريرا في جواتيمالا وجابرييل جارسيا مورينو في الإكوادور– تبنَّوا تحالفًا يُشبه تحالف العرش والمذبح في النِّظام الأوروبي القديم، وهو تحالف قيّد حرية الدولة (في مجالات مثل مصادرة ممتلكات الكنيسة، التعليم، والإصلاح القضائي)، لكنَّه عزَّز الاستقرار السياسي والدليل السلبي على ذلك هو الصراعات المتكررة التي نشأت عن السياسات المعادية للكنيسة في المكسيك وكولومبيا[١١].

---

[١٦] الكوريدو هو نمط غنائي مكسيكي تقليدي تطور على مدى ٢٠٠ عام في شمال المكسيك وجنوب غرب الولايات المتحدة. يتمحور الكوريدو حول سرد القصص. فهي تحكي عن الانتصارات في المعارك (والخسائر)، والأفراد الذين يتصدون للمؤسسة، وحياة العظماء أو سيئ السمعة، الرحلة الملحمية. Corridos: Stories Told Through Song, https://www.nps.gov/articles/corridos-stories-told-through-song.htm

[١٧] في المكسيك، تُعرف بندقية كلاشينكوف AK-47 أيضًا باسم كويرنو دي شيبو (قرن الماعز)، بسبب الانحناء في المقدمة التي تحمل مخزن الذخيرة.

[18]Alan Knight. Populism and Neo-populism in Latin America, Especially Mexico. Journal of Latin American Studies 30, 1998, 223-248., p 47.

وبالمثل، في القرن العشرين، حافظت حكومات أرجنتينية– مثل حكومات إيريجوين والراديكاليين– على علاقات جيدة مع الكنيسة، كما فعلت المجالس العسكرية في الستينيات والسبعينيات؛ فقد بدأ بيرون بنفس النهج، لكن صراعه مع الكنيسة في عام ١٩٥٤ كان مؤشرًا على سقوطه؛ حتى فيدل كاسترو، الذي كان معاديًا للكنيسة في البداية وتمَّ حرمانه كنسيًّا عام ١٩٦٢، عقد لاحقًا تسوية مع الكنيسة، وهو ما فعله أيضًا لاثارو كارديناس قبل ثلاثين عامًا من ذلك. كان كاسترو وكارديناس راديكاليين واجها كنيسة محافظة قبل مؤتمر ميديين؛ بينما في البرازيل، كان النِّظام العسكري في مواجهة مع كنيسة أكثر تقدمية وشعبية؛ ممَّا أدَّى إلى إضعافه.

تُعد الكنيسة المنافس (المحتمل) الأقدم والأقوى للدولة، بينما ظهر منافسون آخرون واختفوا مع الزمن. في أوائل القرن العشرين، كان الأناركيون يشكلون تحديًا جذريًّا للدولة، خاصة في دول جنوب القارة. لكن مع الثورة الروسية، والأهم من ذلك، مع تطور الدول الإصلاحية التي شملت العمال ضمن منظومتها، أصبح العمال أكثر اعتدالًا، وتحوَّلوا نحو الاشتراكية، وأصبحوا مستعدين لتشكيل تحالفات مع الدولة. تجسَّد هذا في تحالف الكونفدرالية الإقليمية العمالية المكسيكية مع الدولة، وفي علاقة العمال مع بيرون في الأرجنتين، وإلى حدٍّ ما مع فارجاس في البرازيل.

وبهذا، كان التقارب بين الدولة والكنيسة له نظيره في "إدماج" العمال ضمن الدولة، بالطبع، لم يكن هذا تطورًا خطِّيًا؛ فبينما تراجع الصراع بين الدولة والكنيسة– بفضل نمو البروتستانتية الإنجيلية التي لطالما كانت أكثر احترامًا للسلطة العلمانية، وكذلك بسبب تراجع كل من الكاثوليكية التقليدية ولاهوت التحرير– كان التحدي الذي شكله الراديكاليون (الاشتراكيون والشيوعيون) أكثر تكرارية؛ حيث ظهر الأناركيون ثم اختفوا، وأثارت الثورة الكوبية حركات تقليدية مُماثلة في دول أخرى، ولكن دون نجاح كبير، كما شَكَّل تنظيم الدرب المضيء تهديدًا وجوديًّا للدولة البيروفية لكنَّه في النهاية تلاشى. وفي الوقت الحاضر يبدو أن الحركات الراديكالية والشعبية في حالة تراجع؛ ممَّا يعزِّز استقرار الدولة[١٩]. ومع ذلك، يبقى السؤال: هل هذا الوضع دائم أم أنه مجرد دورة أخرى؟

النقطة المفاهيمية الثالثة والأخيرة تدور حول دور الدولة وعلاقتها بالمجتمع الأهلي؛ حيث إن هذه العلاقة تؤثر بشكل كبير على شرعية الدولة إذ تمتلك الدولة نظرياتها التي تعود إلى زمن أفلاطون ومَن جَاء من بعده، فالعديد من هذه النظريات تتَّسم بالصفة المعيارية، أي تشرح كيف ينبغي أن تعمل الدولة (على غرار منطق أفلاطون نفسه). ويُبرز عالم الأنثروبولوجي جيمس سكوت أهمية "السياق العام للدولة"؛ ممَّا يجعل دراسته ضرورية[١٢].

[19] Alan Knight, *El Estado en América Latina desde la Independencia*, economía y política 1(1), 7-30.

مقاربة نظريات الدولة:

بشكل مُوجز، يمكن تقسيم نظريات الدولة إلى فئتين عامتين (مع وجود تصنيفات فرعية ضمن الثانية).

١. النظرية الأولى:

– تتَّسم بالشيوع في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تُعامل الدولة كساحة محايدة للمنافسة بين الأفراد والمصالح المتنوعة.

– تُسمى أحيانًا بالدولة الحارسة الليبرالية، تضع القوانين وتحافظ على النِّظام دون أن تكون مشاركًا فعالًا في العملية السياسية.

– يُرى دور الدولة كحكم محايد بعيدًا عن كونه طرفًا في اللعبة (ومن هنا الدعوات لـ "إعادة إدخال الدولة" كما ذكرت سابقًا).

٢. النظرية الثانية:

– في أمريكا اللاتينية، وربما في معظم أنحاء العالم، يُعتبر مفهوم الدولة الحارسة مثاليًّا بشكل مُفرط وليس مطابقًا للواقع، بل هو تشويه للحقائق التاريخية.

– الدول لم تكتفِ بدور الحكم الحيادي فقط، بل تدخَّلت لصياغة القواعد وانخرطت في المعترك السياسي، وأحيانًا بشكل تنافسي.

توجد عدة نماذج لفهم علاقة الدولة بالمجتمع، منها:

- النموذج التومستي[٢٠] (الأبوي)

– يصور الدولة ككيان أبوي يرتبط بجسم مؤسسي منظم، ويُعدُّ النموذج البيروفي أحد أهم تجسيد لهذا النموذج[٢١].

– قد يكون مفيدًا كإطار معياري أو سياق سياسي عام، ولكنَّه غير مقنع في تفسير أداء الدولة عبر التاريخ[١٣].

[٢٠] نسبةً إلى القديس توماس الإكويني

[21] Alfred C. Stepan, The State and Society: Peru in Comparative Perspective, New Jersey, Princeton University Press, p, 348., pp111-114.

ب. النموذج الماركسي الكلاسيكي

– يرى الدولة كلجنة تنفيذية للطبقة المسيطرة.

– كان لهذا النموذج تأثير كبير في الفهم البناء السياسي لأمريكا اللاتينية، لكنه يواجه مشكلة؛ حيث يُفترض وجود طبقة متجانسة ذات مصالح موحدة، مع العلم أن هذه الطبقة في أمريكا اللاتينية كانت منقسمة وفقًا للقطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية والمعتقدات الأيديولوجية المتنوعة، هنا يجدر بنا أن نتساءل عمَّا إذا كانت الطبقة الحاكمة غير المتجانسة هذه قادرة على التوافق بحيث توزع السلطة؛ ممَّا يُحقِّق المصالح المتنوعة التي تُمثلها أم تعتمد على وكلائها السياسيين؛ فعلى سبيل المثال اعتمد مربو الماشية الأثرياء في الأرجنتين في أواخر القرن التاسع عشر على ما أُطلق عليهم الكاسيك[٢٢] لعدم اكتراثهم بالمناصب السياسية، وتركوها في أيدي هذه الطبقة من ذوي الأصول الاجتماعية الدنيا؛ ففي عام ١٩١٦، تسامحت النخبة الاقتصادية مع التحول الديمقراطي جزئيًّا لأنهم رأوا فيه وسيلة لكبح جماح هذه الطبقة من الوكلاء الذين كانوا يتمتعون بما أشبه الحكم الذاتي، وتقلدوا بعض المناصب السياسية من أجل حماية مصالحهم الاقتصادية وسيطرتهم على القوى العاملة[١٤].

تعليق على النظريات

– نستنتج أن الدولة في أمريكا اللاتينية لم تكن محايدة تمامًا، بل كانت فاعلًا نشطًا يُسهم في وضع القواعد ودخول العمليات السياسية والنزاعات الاجتماعية.

– العلاقة بين الدولة والمجتمع الأهلي كانت متشابكة، ولم يكن هناك نموذج وحيد يُفسر هذه العلاقة بوضوح كامل.

– الصراع بين الدولة والطبقات الاجتماعية عبَّر عنه إما النموذج التومستي القائم على المفهوم الأبوي أو الماركسي القائم الصراع الطبقي، وفي جميع الأحوال لم يكن عملية خَطِّية، بل كان يتغير تبعًا للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة.

[٢٢] حسب المعنى في المعجم اللغوي: حاكم أو زعيم لجماعة بشرية من سكان القارة الأمريكية الأصليين. المعنى السياسي: شخص في قرية أو منطقة يمارس نفوذاً مفرطاً في الشؤون السياسية. Real Academia Española, 2024 https://dle.rae.es/cacique . ,الشخص الذي يمارس في بلدة أو مقاطعة نفوذاً مهيمناً في الأمور السياسية أو الإدارية. كذلك هو الشخص رئيسي في مدينة أو بلدة أو مقاطعة له نفوذ سياسي. في القانون الخاص بالشعوب الأصلية، هو القاضي والعمدة مقاطعة أو بلدة المخول له القيام بالأعمال المرتبطة بإدارة شئون البلدة أو المقاطعة. Diccionario panhispánico del español jurídico, 2023 . https://dpej.rae.es/lema/cacique

تُشير هذه التحليلات إلى أن فهم الدولة في أمريكا اللاتينية يتطلَّب تجاوز النظريات التقليدية التي تصورها كحكم محايد أو أداة للطبقات المسيطرة؛ فبدلًا من ذلك، يجب أن يُنظر إلى الدولة ككيان ديناميكي وتفاعلي يخضع لتأثيرات متنوعة، سواء من النُّخب السياسية والاقتصادية أو من الحركات الاجتماعية والقوى الدولية.

نحن نُعيد النَّظر في الجدل القديم الذي دار في السبعينيات؛ حيث نطرح تساؤلًا حول ما إذا كانت الطبقة الحاكمة تُسيطر مباشرة على الدولة، أم أنها تعتمد على وكلائها السياسيين في ذلك. فعلى سبيل المثال، كان مربو الماشية الأثرياء في الأرجنتين منذ أواخر القرن التاسع عشر يحتقرون المناصب السياسية، وتركوا إدارتها لزعماء الأحزاب (أو بالأحرى قادة الميليشيات) الذين كانوا ينحدرون من الطبقات الاجتماعية الدنيا. ومع ذلك، عندما انتُخب رئيس مدني عام ١٩١٦، قبلت النُّخبة الاقتصادية جزئيًّا بالتعددية، معتبرة إيَّاها وسيلة للحدِّ من انتشار الزعماء المستقلين الذين باتوا يشكلون تهديدًا متزايدًا[١٥].

وعلى النقيض من ذلك، كان مُلاك الأراضي في شمال غرب الأرجنتين– في سالتا وخوخوي– يتولون المناصب السياسية بأنفسهم، وذلك لحماية مصالحهم الاقتصادية وضمان استمرار سيطرتهم القسرية، ولكن في المناطق الساحلية ظهر نمط مختلف يتمثَّل في تقسيم واضح للعمل بين النُّخب الاقتصادية والطبقة السياسية المتخصصة. ويمكن رؤية هذا النموذج في العديد من السياقات، مثل حزب الثورة المؤسسية في المكسيك؛ حيث بدأت البرجوازية تتعاون بشكل متزايد مع الحزب الحاكم، أو في دول المخروط الجنوبي؛ حيث منحت النُّخب الاقتصادية السلطة السياسية للجيش، وإن كانت قد ندمت لاحقًا على هذا القرار، فبطبيعة الحال يعود هذا التقسيم في الأدوار بين النُّخب الاقتصادية والعسكرية إلى جذور تاريخية عميقة في أمريكا اللاتينية.

كما تُظهر هذه الأمثلة، فإن السياسيين لا يكونون دائمًا أدوات طيعة في يد الطبقات الحاكمة، بل قد يتمردون عليها أحيانًا؛ ممَّا يُؤدِّي إلى توترات بين الطرفين. ففي المكسيك، انهارت العلاقة الضمنية بين الحزب الثوري المؤسسي والبرجوازية خلال فترتي حكم فرناندو إيشيبيريا ولوبيز بورتيو (١٩٧٠–١٩٨٢)؛ ممَّا مهَّد لاحقًا لسقوط النِّظام في عام ٢٠٠٠. أما في دول المخروط الجنوبي، فقد اضطرت الطبقات الحاكمة إلى إعادة تقييم علاقتها بالجيش بعد أن رحَّبت به في البداية كحاكم فعلي. وبالمثل، في نيكاراجوا، كوبا، وجمهورية الدومينيكان، وجدت هذه الطبقات نفسها ضحية للحكام المستبدين الذين دعمتهم في البداية، مثل سوموثا، باتيستا، وتروخيليو؛ ممَّا دفع بعض أفرادها إلى الانضمام إلى حركات المعارضة الواسعة ضدهم[٢٣].

---

[23] Guillermo O'Donnell. Delegative Democracy? Kellogg Institute for International Studies. (April 1993). https://kellogg.nd.edu لمزيد من المعلومات:. 28/3/2025

بناءً على ذلك، لم تكن الدولة دائمًا مجرد أداة طيعة في يد الطبقة الحاكمة، بل تمكنت في كثير من الأحيان من تعزيز سلطتها المستقلة. ومع ذلك، فإن "الاستقلال النسبي للدولة" اتخذ أشكالًا مختلفة، يمكن تصنيفها إلى أربعة أنماط.

أولًا، تمكنت الدولة من تعزيز المصلحة الوطنية، بل وحتى توسيعها، فيما يمكن تسميته بـ "الحكم الذاتي البروسي"؛ حيث يقال إن بروسيا– وفقًا لهذا المفهوم– لم تكن دولة تمتلك جيشًا، بل كانت جيشًا يمتلك دولة[٢٤]. في أوروبا، تم التأكيد على العلاقة الوثيقة بين تشكيل الدولة وخوض الحروب، وفقًا لما أشار إليه تشارلز تيلي[٢٥] بقوله: "الدول تصنع الحروب، والحروب تصنع الدول"[١٦]. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة ليست واضحة تمامًا في أمريكا اللاتينية؛ حيث كانت معظم النزاعات التي شهدتها المنطقة عبارة عن حروب أهلية، على الرغم من الحروب التي اندلعت بعد الاستقلال. أما الحروب "الشاملة"، على غرار الحربين العالميتين، فقد كانت نادرة جدًّا[١٧].

ومع ذلك، لعبت بعض الحروب غير الأهلية دورًا مُهمًّا في تشكيل الدولة في القرن التاسع عشر، كما هو الحال في حرب المحيط الهادئ في تشيلي، وحرب التحالف الثلاثي في البرازيل؛ حيث تركت هذه النزاعات إرثًا من القوى العسكرية القوية التي تمتَّعت بالهيبة والتأثير السياسي.

الدولة والمجتمع الأهلي.. أشكال الحكم الذاتي:

عند التَّركيز على العلاقة بين الدولة والمجتمع الأهلي، يُمكن ملاحظة ثلاثة أشكال للحُكم الذَّاتي:

١. **الحكم الذاتي الإيجابي وتعزيز الاستقرار والتنمية:**

- لا تعني كلمة "إيجابي" هنا حكمًا قيميًّا، بل تشير ببساطة إلى دور الدولة في تحقيق أهداف التنمية والاستقرار السياسي.
- يمكن للدولة أن تُعزِّز شرعيتها والنظام الاجتماعي والاقتصادي من خلال تطوير التعليم، ودعم الثقافة الوطنية، وتعزيز التوافق المجتمعي، بما في ذلك التَّوسط في النزاعات الاجتماعية.
- تاريخيًّا، شهدت أمريكا اللاتينية في القرن العشرين دورًا متزايدًا للدولة في رعاية المجتمع وتحسين ظروفه؛ حيث لعبت الدولة المكسيكية، التي عُرفت بـ"العملاق الخيري"، دورًا نموذجيًّا في هذا السياق.

---

[24] Alan Knight. The Modern Mexican State: Theory and Practice. En M.A. Centeno y F. López-Alves, The Other Mirror: Grand Theory through the Lens of Latin America. Princeton: Princeton University Press 2001., pp 182 - 183

[٢٥] عالم اجتماع وعالم سياسي ومؤرخ أمريكي كتب عن العلاقة بين السياسة والمجتمع. كان أستاذًا للتاريخ وعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية في جامعة ميشيغان من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٤ قبل أن يصبح أستاذًا للتاريخ وعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية في جامعة كولومبيا. https://n9.cl/7dpye ٢٠٢٥/٣/٢١.

- كان التحكيم في النزاعات الصناعية وإصلاحات قوانين العمل شائعًا في العديد من الدول كاستجابة لمتطلبات "القضية الاجتماعية" في أوائل القرن العشرين، على الرغم من أنَّ الإصلاح الزراعي– وهو عنصر أساسي في المشروع المكسيكي– لم يُنفَّذ إلا في الخمسينيات والستينيات، وحتى ذلك الحين كان تأثيره محدودًا، كما هو الحال في البرازيل والأرجنتين.

- عزَّزت الدولة الثقافة من خلال دعم الفنون، والمتاحف، والمواقع الأثرية، والرياضة، خاصة كرة القدم، كما استخدمت وسائل الإعلام الجديدة، مثل السينما، والإذاعة، والتلفزيون، لتعزيز الهوية الوطنية. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل أن الفاعلين غير الحكوميين– بل وحتى المناهضين للدولة، مثل الكنيسة والقطاع الخاص– استغلوا هذه الوسائل أحيانًا بمهارة أكبر من الدولة نفسها.

وعلى الرغم من أن بعض هذه السياسات حملت بُعدًا مثاليًا وغير متحيز، فإنها سعت في جوهرها إلى إضفاء الشرعية على الدولة، وتعزيز النِّظام الاجتماعي[٢٦].

رد فعل الطبقات الحاكمة تجاه دور الدولة:

تفاوتت ردود فعل النُّخب الاقتصادية والسياسية تجاه المبادرات الإصلاحية؛ فبينما أيَّد البعض هذه الإصلاحات بدافع عملي ووقائي، رفضها آخرون، واعتبروها تهديدًا لمصالحهم. فكما قال أنطونيو كارلوس دي أندرادا[٢٧] في البرازيل: "نحن نصنع الثورة قبل أن يصنعها الشعب"، وهو تعبير عن نهج احتوائي للإصلاحات بدلًا من انتظار حدوث ثورات اجتماعية مفاجئة[٢٨]. لكن في بعض الحالات، بالغت الطبقات الحاكمة في تقدير تأثير الإصلاحات المعتدلة؛ ممَّا دفعها إلى دعم "الإصلاح المضاد" القسري، من خلال الجيش أو التَّدخل الأمريكي، كما حدث في جواتيمالا (١٩٥٤)، جمهورية الدومينيكان (١٩٦٥)، ونيكاراجوا بعد ١٩٧٩[١٨].

الدولة كفاعل اقتصادي مستقل:

لم يقتصر دور الدولة على دعم الاستقرار الاجتماعي، بل امتدَّ ليشمل التَّدخل في الاقتصاد، من خلال تشجيع الاستثمار، وتنفيذ الأشغال العامة، وتنظيم الأسواق، بما يُشبه التَّدخل "الكينزي" لمواجهة الركود الاقتصادي، وهي إجراءات لم تكن النُّخب الاقتصادية راغبة أو قادرة على تنفيذها؛ فقد قامت الدولة ببناء خطوط السكك الحديدية أو

---

[26] Benjamin Keen & Keith Haynes, pp 313 – 337.

[٢٧] نطونيو كارلوس ريبيرو دي أندرادا (١٨٧٠-١٩٤٦) كان سياسيًا برازيليًا بارزًا، شغل منصب حاكم ولاية ميناس جيرايس، وكان له دور مهم في السياسة البرازيلية خلال فترة الجمهورية الأولى.

[28] Francisco Weffort, O Populismo na Política Brasileira, Rio de, Rio de Janeiro, Editora Paz e Terra, 1978, publicada em1978, publicada em IstoÉ. Ano 2, Número 83, 26 de julho 1978, pp. 61-62.

دعمها، وأنشأت البنوك التنموية مثل مؤسسة التمويل الوطنية، ومؤسسة تطوير الإنتاج، وضخَّت السيولة في الاقتصاد، خاصة خلال ثلاثينيات القرن الماضي، وعندما تم تنفيذ التَّدخل الاقتصادي للدولة بشكل جيد، ساهم ذلك في تعزيز النمو الاقتصادي؛ ممَّا أفاد النُّخب التجارية والصناعية، على الرغم من أن هذه النُّخب كانت في كثير من الأحيان تُعارض التدخلات الحكومية، وتتهمها بالاشتراكية أو الشيوعية. فعلى سبيل المثال، واجه كارديناس في المكسيك معارضة حادَّة من رجال الأعمال في مونتيري، والذين كانوا يردِّدُون ذات الانتقادات التي وجَّهها رجال الأعمال الأمريكيون ضد سياسات فرانكلين روزفلت[١٩].

الدولة بين الصالح العام والمصالح الخاصة:

لم يكن الحكم الذاتي للدولة– في بعض الحالات– موجَّهًا للصالح العام، بل كان يخدم مصالح خاصة أو شخصية؛ حيث كان تكرار الشكاوى من الفساد والممارسات الريعية، سواء ضد حزب الثورة المؤسسية في المكسيك مثلًا، أو ضد الأنظمة الكليبتوقراطية[٢٩] في منطقة البحر الكاريبي، أو ضد بعض النُّخب العسكرية في دول المخروط الجنوبي[٢٠].

ففي أحيان أخرى، أصبحت الدولة خاضعة لمصالح إقليمية ضيقة، كما في حالات:

١. حكم سيبريانو كاسترو (1899– ١٩٠٨) وخوان بيسنتي جوميث (١٩٠٨ – ١٩٣٥) في فنزويلا في منطقة تاتشيرا (Táchira)[٣٠]

٢. نفوذ نيتو خواريث وبوربيريو دياث في أواكساكا وسونورا خلال عشرينيات القرن الماضي في المكسيك.

٣. التحالف السياسي بين ساو باولو وميناس جيرايس، المعروف بتحالف القهوة مع الحليب، في الجمهورية البرازيلية القديمة[٢١].

لكن الأمثلة الأكثر تطرفًا تجسَّدت في الأنظمة الشخصية والسلطوية، مثل تروخيو في الدومينيكان، وسوموثا في نيكاراجوا، وباتيستا في كوبا؛ حيث تحوَّلت الدولة إلى أداة لنهب الموارد العامة؛ ممَّا أدَّى إلى إعاقة التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، وأثار موجات من النزوح والمعارضة الشعبية.

---

[٢٩] الكليبتوقراطية هي شكل من أشكال الحكم؛ حيث يستخدم القادة سلطتهم لإثراء أنفسهم وعائلاتهم وشبكاتهم من خلال الفساد، والاختلاس، والصفقات المشبوهة، غالبًا ما تكون على نطاق دولي.

[30] لمزيد من المعلومات انظر: Hollis Micheal Tarver, The History of Venezuela, (The Greenwood Histories of the Modern Nations) (2nd Edition), 248 Pages, Published 2018.

بذلك، يتضح أن دور الدولة في أمريكا اللاتينية لم يكن موحدًا، بل اتَّسم بدرجات متفاوتة من الاستقلالية؛ حيث تأرجح بين خدمة المصلحة العامة وتعزيز الشرعية، وبين الخضوع للمصالح الخاصة والفساد، ومع ذلك، فإن التفاعل بين الدولة والمجتمع ظلَّ عاملًا أساسيًّا في تشكيل التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

٣- التسلسل التاريخي لتشكل الدولة في أمريكا اللاتينية

يمكن تقسيم تطور الدولة في أمريكا اللاتينية إلى أربع مراحل رئيسية:

١. فترة ما بعد الاستقلال، والتي امتدت لمدة ٥٠ عامًا، وتميزت بضعف الدولة وانعدام الاستقرار السياسي (١٨٢٠ – ١٨٧٠).

٢. فترة التكامل العالمي أو التنمية الخارجية التي استمرت ٦٠ عامًا، وعُرفت خطًّا بالعصر الليبرالي؛ حيث شهدت المنطقة تدفق رأس المال الأجنبي وتعزيز الأنظمة الاقتصادية التصديرية (١٨٧٠ – ١٩٣٠).

٣. فترة الأزمات العالمية والانكماش الهيكلي المحلي امتدت لنحو ٥٠ عامًا، وعُرفت أيضًا خطًّا بعصر الشعبوية؛ حيث تحوَّلت دول المنطقة نحو سياسات التنمية الموجهة داخليًّا (١٩٣٠ – ١٩٨٠).

٤. إعادة تشكيل الدولة في سياق الليبرالية الجديدة والانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية؛ حيث شهدت هذه المرحلة خصخصة واسعة، انفتاح الأسواق، وانتقالًا نحو الديمقراطية، وهو ما أثار تساؤلات حول العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والديمقراطية أو التعددية (١٩٨٠ – ٢٠٢٥).

أولًا: فترة ما بعد الاستقلال

يتفق المؤرخون عمومًا على أن دول أمريكا اللاتينية في هذه الفترة كانت ضعيفة. ولكن هذا الضعف يجب أن يُقارن ليس فقط ببعض الدول الأوروبية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا، ولكن أيضًا بما أصبحت عليه هذه الدول اللاتينية لاحقًا.

أبرز مظاهر ضعف الدولة في هذه الفترة:

- عدم الاستقرار السياسي المزمن.
- غياب "الاختراق الاجتماعي" للدولة.

- الاعتماد على المؤسسات الاستعمارية الموروثة، مثل الجيش، الذي لم يكن جيشًا نظاميًّا بالكامل، بل كان في كثير من الأحيان يتألف من قوات شبه عسكرية يقودها زعماء محليون (روكي ١٩٨٧).

أسباب عدم الاستقرار:

١. **نقص الإيرادات:**

- أدَّى انهيار قطاع التعدين وتراجع التجارة إلى إضعاف الموارد المالية للدول الجديدة.
- تراكمت الديون الخارجية، وكانت القروض الأجنبية تستنزف الاقتصاد المحلي (تينينباوم ١٩٨٦).
- الحروب المتكررة، سواء كانت أهلية أو بين الدول الناشئة، استنزفت الخزائن العامة، وأدَّت إلى حالات إفلاس متكررة، كما هو الحال في المكسيك وريو دي لا بلاتا.

٢. **انعدام الشرعية:**

- فقدت الدول الجديدة الشرعية التي كان يتمتع بها التاج الإسباني، لا سيما أن الأنظمة الجمهورية المستحدثة لم تكن راسخة بعد.
- استمرَّت الهياكل الاقتصادية الاستعمارية، ولكن في ظلِّ نظام سياسي جديد يعتمد على السيادة الشعبية والديمقراطية الدستورية.
- في البداية، سُمح بإجراء انتخابات بمشاركة شعبية واسعة؛ ممَّا جعل الاستقلال يُنظر إليه على أنه ثورة سياسية حقيقية، وليس مجرد تحول شكلي.

التحديات السياسية التي واجهت الدول الجديدة:

- **الخلاف حول طبيعة الحكم:** هل ستكون الدول مركزية أم فيدرالية؟ جمهورية أم ملكية؟ متسامحة مع الكنيسة أم معادية للإكليروس؟
- **الخلافات الإقليمية:** هل ستستمر اتحادات مثل كولومبيا الكبرى وأمريكا الوسطى؟ مَن سيمتلك السيطرة على مناطق استراتيجية مثل بنما؟ كيف ستتعامل هايتي مع الجمهورية الدومينيكية؟[٣١]

[31] Alan Knight, El Estado en América Latina desde la Independencia. economía y política (1) 2014, pp 7-30.

ثانيًا: التكامل العالمي أو التنمية الخارجية

أدَّى فشل تجارب الحكم الأولى إلى رد فعل محافظ في عدة دول، لكن مع نهاية القرن التاسع عشر، حدث تحول جديد يُطلق عليه خطًّا العصر الليبرالي؛ فرغم أن العديد من الحكومات في هذه الفترة وصفت نفسها بالليبرالية، فإن هذه التسمية مضللة؛ لأن نجاح ما يُعرف بالنموذج الليبرالي لم يكن ناتجًا عن الأيديولوجيا الليبرالية بحدِّ ذاتها، بل بسبب تحول اقتصادي أوسع نطاقًا.

التحول الاقتصادي والسياسي في هذه الفترة:

- تمكنت الدول اللاتينية من الخروج من الحلقة المفرغة التي كانت تتألف من الركود الاقتصادي، وضعف المالية العامة، وانعدام الاستقرار السياسي، واستبدالها بدورة نمو اقتصادي عزَّز لها الاستقرار السياسي، ومن الصعب تحديد ما إذا كان النمو الاقتصادي هو الذي أدَّى إلى الاستقرار السياسي، أم أن العكس هو الصحيح، ولكن الواضح أن السياق العالمي كان محفزًا لهذا التغيير.

شهدت هذه الفترة تدفقًا لرأس المال الأجنبي، وهو ما عزَّز عمليات الاستثمار والتجارة، لكنَّه في الوقت ذاته تطلَّب وجود أنظمة سياسية قادرة على ضمان الاستثمارات، وحماية الملكية وفرض الانضباط الاجتماعي.

يكشف هذا أن تطور الدولة في أمريكا اللاتينية لم يكن مسارًا خطيًّا، بل تأرجح بين فترات من عدم الاستقرار والضعف، وأخرى من النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي، كما يبرز تأثير العوامل الخارجية، مثل التدفقات المالية والحروب الدولية، في تحديد مسار بناء الدولة في المنطقة[٣٢].

ثالثًا: الأزمات العالمية والانكماش الهيكلي المحلي

مع تحسن مستويات الدخل وتعزيز السيطرة الإقليمية، بدأت الدول تقترب من النموذج الفيبري (ماكس فيبر) للدولة الحديثة. غير أن تسمية هذه المرحلة بالليبرالية تواجه تحديات واضحة، نظرًا لتبني الدولة ممارسات استبدادية وقسرية، تجلت في:

- فرض العمل القسري أو السخرة، والعمل بالإكراه.

[٣٢] المرجع نفسه، ص ١٧.

- فرض الحكم الاستبدادي الشمولي، فالدولة هي الوحيدة المخوَّلة باستخدام القوة (من خلال الجيش والشرطة)، ويُعد هذا الاحتكار أساسًا لسلطتها وسيادتها.
- فرض ضرائب مرتفعة ساهمت في زيادة الإيرادات الحكومية.
- فرض تدخل الدولة الواسع في الاقتصاد، من خلال دعم السكك الحديدية، الأشغال العامة (الموانئ، التلغراف)، وتنظيم الممتلكات لجذب الاستثمارات والهجرة الأجنبية.
- تشكيل الهوية الوطنية وضبط الحدود، عبر رسم الخرائط وإحصاء السكان لضمان السيطرة على المجال الجغرافي للدولة[٢٢].

تم تبرير هذه السياسات – التي لم تكن ليبرالية بالمعنى الكلاسيكي – على أساس أنها ضرورية لتحقيق التنمية المستقبلية، وفقًا لمنطق براجماتي مشابه لما تبنَّاه دييجو بورتاليس السياسي التشيلي في القرن التاسع عشر؛ حيث أشار إلى أن السكان الأصليين، الذين وصفوا بأنهم كسالى، هم بحاجة إلى الانضباط؛ فأمريكا اللاتينية ليست في سنّ الحرية، إنها بحاجة إلى سلطة ونظام وإدارة[٣٣]. لذا، كان لا بد تأميم ملكية الشركات وتفكيكها لتحرير اليد السحرية المتحكمة في آليات السوق، وكما هو الحال في كثير من الأحيان، أصبحت التدابير المؤقتة والفعالة دائمة؛ لأنها أصبحت سياسات دائمة خدمت مصالح النُّخب الحاكمة[٣٤].

الدولة الليبرالية في أمريكا اللاتينية.. تحديث اقتصادي في ظل تهميش اجتماعي:

يتجلى تناقض العصر الليبرالي بوضوح في تعامل الدول مع مجتمع السكان الأصليين في المكسيك، دول الأنديز، وأمريكا الوسطى؛ حيث سادت أنظمة استبدادية قوية ركَّزت على التنمية الاقتصادية مع قمع اجتماعي مكثف. من بين أبرز هؤلاء الحُكَّام:

- بورفيريو دياث في المكسيك، فبالرغم من خطابه الليبرالي، حكم دياث بأسلوب سلطوي، وقمع المعارضة، وقلّص من حرية الصحافة، وزوَّر الانتخابات بشكل منتظم، وشعار حكمه كان الاستقرار أولًا[٣٥].
- مانيول استرادا كابريرا في جواتيمالا؛ حيث أقام نظامًا ديكتاتوريًّا مركزيًّا قائمًا على الرقابة والقوة، واعتمد على جهاز أمني صارم، وقمع المعارضين بلا رحمة والتحالف مع رأس المال الأجنبي. فَتَح الاقتصاد الجواتيمالي

---

[33] William F. Sater y Simon Collier, Historia de Chile, 1808-2017. Ediciones Akal, S. A., 2018, Sector Foresta, 1 28760 Tres Cantos Madrid – España., pp 176 - 192

[٣٤] المرجع نفسه، ص ١٨.

[35] Enrique Krause. Porfirio Díaz. Místico de la autoridad, investigación iconográfica de Aurelio de los Reyes, México, Fondo de Cultura Económica, 1987, pp. 160

أمام الشركات الأجنبية، خاصة شركة الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال هذه العلاقات عزَّز من سلطته الاقتصادية والسياسية، لكن على حساب سيادة الدولة واستقلال قرارها الوطني. يُقَارَن كثيرًا بشخصيات مثل خوان بيسنتي جوميث في فنزويلا، من حيث المزج بين الليبرالية الاقتصادية والاستبداد السياسي[٣٦].

- أوغستو ليجيا في بيرو، شهدت بيرو خلال عهده مشاريع ضخمة للبنية التحتية: طرق، موانئ، مؤسسات حكومية، ورغم مظاهر التحديث، أصبح الاقتصاد البيروفي مرتبطًا بشكل كبير بالمصالح الخارجية، خاصة عبر الشركات الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية). كما اتُّهم ببيع الأصول الوطنية وتغليب مصالح النخبة والأجانب على حساب عامَّة الشعب[٣٧].

في المقابل، كانت الليبرالية أقل تقييدًا في المخروط الجنوبي؛ حيث استندت التنمية إلى رأس المال الأجنبي ولم تعتمد بشكل أساسي على مصادرة الأراضي الفلاحية أو إكراه العمالة المحلية؛ ففي هذه الدول، جاءت القوى العاملة من أوروبا، مستقطبةً بظروف عمل وأجور أفضل، وفي تشيلي، كان ملاك الأراضي يعتمدون على نظام الاستئجار؛ ممَّا وفَّر لهم قوة عاملة وفيرة دون الحاجة إلى الإكراه المباشر.

وهكذا، ظهرت أنظمة ليبرالية أكثر أصالة في المخروط الجنوبي؛ ممَّا مهَّد الطريق لانتقال تدريجي إلى الديمقراطية (وإن كان محدودًا)، كما حدث في عهد خوسيه باتل إي أوردونيث في أوروجواي؛ حيث أدخل إصلاحات اجتماعية وتقدمية غير مسبوقة، مثل: قوانين العمل، وتحديد ساعات العمل، والضمان الاجتماعي، وفصل الكنيسة عن الدولة، وتعزيز التعليم، كما كان له الفضل في إنشاء ما يُعرف لاحقًا بدولة الرفاة المبكرة في أمريكا اللاتينية.

من ناحية أخرى، كان يبوليتو إيريجوين في الأرجنتين أيضًا، دعم بعض الإصلاحات الاجتماعية لكن بشكل محدود، دون تهديد النِّظام الاقتصادي القائم.

في أمريكا الوسطى، عزَّزت زراعة القهوة أنظمة استبدادية وعنصرية في غواتيمالا والسلفادور، بينما اتَّسمت كوستاريكا بنظام أكثر مدنية واستقرارًا، وهي تباينات تركت بصماتها على التطورات السياسية في القرن العشرين.

---

[36] Peter Calvert, Shattered hope: the Guatemalan revolution and the United States, 1944–1954, *International Affairs*, Volume 68, Issue 2, April 1992, Page 394, https://doi.org/10.2307/2623335 21/3/2025

[37] Alan Knight, El Estado en América Latina desde la Independencia. economía y política (1) 2014, pp. 18.

التَّدخل الحكومي في الاقتصاد وتأثيراته السياسية:

على الرغم من أن جميع الدول شهدت نموًا في قدراتها التكنولوجية وزيادة في عائداتها، فإن دور الدولة في الاقتصاد والسيطرة على المجتمع كان متباينًا:

- في بعض الدول، تولَّت النُّخب السياسية المتخصصة (الزعماء المحليون، الجنرالات، الأوليجاركيات) إدارة السلطة السياسية، بينما احتكرت النُّخب الاقتصادية الثروة، غالبًا بالتعاون مع رأس المال الأجنبي.
- في بعض الحالات، تداخلت النُّخب الاقتصادية مع القمَّة السياسيَّة، مثل المليونيرات الأرجنتينيين الذين كانوا يقضون فصول الشتاء في الريفييرا الفرنسية، بينما كانت الصادرات تموّل نفقات الدولة.

بالتالي، لم تكن "الدولة الليبرالية" مجرد أداة طيعة بيد النُّخب الاقتصادية، بل عملت أيضًا على حماية مصالحهم، سواء من خلال إشراكهم في الحكومة أو من خلال تقسيم واضح للأدوار بين الساسة ورجال الأعمال[٣٨].

التغيرات الخارجية الكبرى:

انهارت الحلقة الفاضلة التي ربطت بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي بفعل ثلاث صدمات خارجية كبرى، اقترنت بمتغيرات داخلية:

١. الحرب العالمية الأولى

٢. الكساد العظيم (1929–1939)

٣. الحرب العالمية الثانية

تداعيات هذه الأزمات:

- انخفاض الصادرات؛ ممَّا أدَّى إلى تزايد التشاؤم بشأن قدرة الاقتصادات التصديرية على تحقيق التنمية المستدامة.
- تحول التركيز نحو السوق المحلية، مع توجه بعض الدول نحو سياسات اقتصادية أكثر استقلالية.
- تبني سياسات غير تقليدية، وحتى كينزية، في بعض الدول، فيما يمكن وصفه بالكينزية البدائية.

---

[٣٨] المرجع نفسه، ص ١٩.

التداعيات على دول أمريكا الجنوبية:

- كانت هذه الاتجاهات أكثر وضوحًا في الدول التي تمتلك أسواقًا داخلية قوية، مثل: المكسيك، البرازيل، تشيلي، والأرجنتين؛ حيث أصبحت عملية إحلال الواردات خيارًا استراتيجيًّا لتعزيز التَّصنيع، وتقليل الاعتماد على الخارج.
- استفاد من هذا التوجه كلٌّ من المنتجين والعمال، فيما تحوَّلت مدن، مثل: مونتيري، ساو باولو، مكسيكو سيتي، سانتياجو، وبوينس آيرس إلى مراكز صناعية رئيسية.
- أدَّت سياسات إحلال الواردات إلى زيادة دور الدولة في الاقتصاد، كما يظهر في ارتفاع الإنفاق العام بين عامي 1930 و١٩٧٠، وخاصة في البرازيل وتشيلي.

دور الدولة التنظيمية في مرحلة إحلال الواردات:

حتى في الدول التي لم تنجح فيها سياسات إحلال الواردات بالكامل، مثل كوبا، لعبت الدولة دورًا مركزيًّا في إدارة الاقتصاد، على سبيل المثال أصبحت الدولة في كوبا الجهة الأساسية لإنتاج وتصدير السكر.

أما في بيرو والإكوادور، فقد أدَّى الصراع بين النُّخب الجبلية والنُّخب الساحلية إلى ترجيح كفة الأخيرة؛ ممَّا أتاح تحولات اقتصادية باتجاه التنمية الساحلية.

نمو قوة النقابات والحركات العمالية

في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، شهدت هذه الفترة صعودًا للحركات العمالية؛ حيث أصبحت النقابات أكثر نفوذًا، وأصبحت جزءًا من العملية السياسية، مع تزايد الاستقطاب والتنظيم الرسمي للعمال[٣٩].

يُظهر هذا التحليل أن الدولة في أمريكا اللاتينية مرَّت بتحولات جوهرية عبر فترات مختلفة. فبينما عزَّزت الليبرالية الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر نموًا اقتصاديًّا غير متكافئ، أدَّت الأزمات العالمية إلى تغييرات جوهرية في سياسات الدول؛ ممَّا دفعها نحو تعزيز دورها التنظيمي في الاقتصاد، وكان لهذه التغيرات تداعيات عميقة على علاقة الدولة بالنُّخب الاقتصادية والعمال، وأسَّست للعديد من التحدِّيات التي ستواجهها المنطقة في العقود اللاحقة.

[٣٩] المرجع نفسه، صص ٢٠ – ٢١.

تباينات في السياسة اللاتينية:

ولا تعني الأنماط الاقتصادية الشائعة بالضرورة أن السياسات ستتشابه أو أن العواقب ستكون متطابقة، فمن الصَّعب تحديد نموذج سياسي موحد لكلِّ فترة، خاصة فيما يتعلق بالشعبوية، التي غالبًا ما تُعتبر نتاجًا لهذه المرحلة التاريخية.

على سبيل المثال، ازدهرت الأنظمة الشعبوية في عدد من البلدان التي كانت فيها **سياسات إحلال الواردات** إما ضعيفة أو شبه غائبة، كما هو الحال في كوبا في عهد باتيستا، ونيكاراجوا في ظلِّ حكم عائلة سوموثا خلال الأربعينيات، وبيرو تحت حكم مانويل أودريا، والإكوادور خلال ما يُعرف بمرحلة البيلاسكوية[٤٠]، في المقابل، فإن دولًا مثل كولومبيا وتشيلي طبَّقت سياسات إحلال واردات بشكل أكثر اتساقًا ومأسسة، دون أن تشهد صعود نماذج شعبوية بنفس الحدَّة أو الاستمرارية؛ ممَّا يشير إلى وجود علاقة مُعقَّدة وغير خطية بين نمط التنمية الاقتصادية وبنية النِّظام السياسي، وبالأخص بين غياب الاستراتيجية الصناعية الوطنية وصعود الشعبوية التسلطية كبديل تعبوي للفئات المهمشة[٢٣].

فإن إدماج الطبقة العاملة المنظمة سياسيًّا قد يتجلى في أشكال شعبوية أو غير شعبوية، كما يظهر في حالتي الأرجنتين وتشيلي على التوالي، ويعود هذا التمايز إلى أن الشعبوية ليست ظاهرة اقتصادية محضة، بل هي في جوهرها ظاهرة سياسية، تنبع من ظروف محددة أبرزها: ضعف الأحزاب التقليدية، وصعود قادة ذوي كاريزما شخصية قادرين على استقطاب الدعم الشعبي خارج الأطر الحزبية القائمة، فضلًا عن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تعبئة جماهيرية واستقطاب ثنائي بين النُّخب والشعب[٢٤].

ولا تُعدُّ هذه الشروط حكرًا على أمريكا اللاتينية؛ فقد أسهمت ظروف مشابهة في ظهور موجات شعبوية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، سواء خلال الحقبة السابقة للحرب العالمية الثانية أو فيما بعدها، وفي هذا السياق، برزت شخصيات مثل بريجوين ضمن ما يُعرف بالشعبوية الكلاسيكية، تلاها في العقود اللاحقة صعود الشعبويين الجدد مثل كارلوس منعم في الأرجنتين، وألبرتو فوجيموري في البيرو.

ومع ذلك، فإن حضور الشعبوية في منتصف القرن العشرين لم يكن طاغيًا أو شاملًا، إذ لم يكن جميع القادة في تلك المرحلة شعبوية، ما يؤكد أن الشعبوية كانت نمطًا سياسيًّا محددًا ضمن أنماط متعددة، وليست سمة جامعة أو حتميَّة لتلك الحقبة[٤١].

---

[٤٠] **ايلاسكوية (El Velasquismo)** تشير إلى الحقبة السياسية التي ارتبطت بشخص **خوسيه ماريا بيلاسكو إيبارا (José María Velasco Ibarra)**، الذي حكم الإكوادور **خمس مرات** بين **1934و١٩٧٢**، لكنه لم يكمل فترة حكمه سوى مرة واحدة فقط.

[41] Alan Knight. Populism and Neo-populism in Latin America, Especially Mexico. Journal of Latin American Studies 30 1998., pp. 237 - 238.

نفوذ المؤسسة العسكرية كظاهرة موازية للشعبوية في أمريكا اللاتينية:

بما أن الشعبوية ليست نموذجًا عامًّا ولا يصلح أن يكون بمثابة تسمية لفترة سياسية بأكملها، فإن الأمر نفسه ينطبق على عدوها التقليدي، النفوذ العسكري البريتوريانية[٤٢] (El Pretorianismo)، لم يكن حاضرًا بشكل منفرد ودائم، ولكن حين تفشل النُّخب السياسية في احتواء الأزمات أو إدارة الدولة بفعالية يُنظر إليه كمنقذ أو ضامن للنظام؛ ممَّا يمنحه شرعية للتدخل في الشؤون العامَّة لضمان الاستقرار[٢٥]. صحيح أن التَّدخل العسكري له تاريخ طويل في أمريكا اللاتينية، لكنَّه اتخذ طابعًا مختلفًا في هذه الحقبة. فلم يكن القادة العسكريون التقليديون (مثل خوسيه أنطونيو بايث في فيزويلا، خوسيه خيرباسيو أرتيجاس في الأروجواي، وأنطونيو لوبيث دي سانتا آنا هم مَن تدخلوا، بل جيوش حديثة تبنّت مشاريع طموحة لإعادة تشكيل الدولة والمجتمع، وهو ما جعل تدخلها أكثر استدامة[٢٦].

ربما يكون العامل الاقتصادي، خصوصًا في مجال التصنيع، كان الدافع الرئيسي لظهور الأنظمة الشمولية البيروقراطية، لكن هذه النَّظرة قد تكون مبالغًا فيها، فإلى جانب إحلال الواردات، كانت هناك عوامل اقتصادية أخرى، مثل التضخم وأزمات ميزان المدفوعات، إضافة إلى عوامل سياسية محلية ودولية[٢٧].

العوامل السياسية التي ساهمت في عسكرة الحكم:

١. الصراعات الدولية والحرب الباردة:

خلال هذه الفترة، بلغت الحرب الباردة ذروتها؛ ممَّا عزَّز الاستقطاب السياسي بين اليمين واليسار، وشجَّع التَّدخل العسكري الخارجي، خصوصًا من قبل الولايات المتحدة.

مقارنة بالتَّدخل البريطاني في القرن التاسع عشر، كان التَّدخل الأمريكي أكثر اتساعًا وتأثيرًا؛ حيث دعم أنظمة مثل باتيستا في كوبا وسوموثا في نيكاراجوا، بينما ساهم في تشكيل أنظمة أخرى (مثل الحركة القومية الثورية في بوليفيا)، أو حتى في إضعاف بعض الحكومات الديمقراطية مثل جواو جولار في البرازيل، سلبادور الليندي في تشيلي، والساندينيين في نيكاراجوا[٢٨].

---

[٤٢] تشير إلى ظاهرة تدخل القوات المسلحة، وخاصة الجيش، في الحياة السياسية والمدنية، إما بصورة مباشرة (عبر الانقلابات والحكم العسكري)، أو غير مباشرة (من خلال التأثير على القرار السياسي دون تولّي السلطة رسميًا). المصطلح مشتق من "الحرس البراتوري (Praetorian Guard) "في الإمبراطورية الرومانية، الذين كانوا في البداية حرسًا إمبراطوريًا، لكنهم لاحقًا أصبحوا يتدخلون في تعيين وعزل الأباطرة، بل ويتحكمون في السلطة أحيانًا. Héctor J. Zimerman, Del Pretorianismo a la Democracia. la Facultad de Derecho y Ciencias Sociales UNNE, Revistas UNNE., pp. 217 -233.

٢. **التحولات الاجتماعية والتغير في ميزان القوى:**

لعبت الحرب الباردة دورًا في تعزيز الانقسامات السياسية، لكن هناك عوامل داخلية أيضًا أثرت على المشهد السياسي، وتزايدت حدة التنافس بين النخب الصناعية والزراعية، وبرزت النقابات العمالية كقوة سياسية جديدة، إلى جانب ظهور أحزاب جماهيرية، مثل :

- حركة الثورة الوطنية (MNR) في بوليفيا
- حزب العمل الديمقراطي في فنزويلا
- التحالف الثوري الشعبي الأمريكي (APRA) في بيرو

كما أدَّى توسُّع دور الدولة، سواء من خلال سياسات اقتصادية مثل التعريفات الجمركية وحصص الاستيراد، أو من خلال الخدمات العامة مثل المدارس والجامعات والإصلاح الزراعي، إلى جعل الدولة محورًا للتنافس السياسي.

العلاقة بين الإصلاح الزراعي والانقلابات العسكرية:

كان أحد العوامل التي أثَّرت في استقرار أو اضطراب الدول هو الإصلاح الزراعي، الذي كان مرتبطًا بشكل وثيق بالصراعات الاجتماعية؛ ففي البرازيل (١٩٦٤) وتشيلي (١٩٧٣)، أدَّى توسع الإصلاح الزراعي إلى تصاعد التوترات السياسية والاجتماعية؛ ممَّا مهَّد الطريق لانقلابات عسكرية، وكذلك في المكسيك، ساهم تنفيذ الإصلاح الزراعي منذ العشرينيات والثلاثينيات في توفير قدر من الاستقرار السياسي؛ حيث تمكن النِّظام من استيعاب مطالب الفلاحين، ومنع حدوث استقطاب شديد مثل الذي شهدته دول أخرى[٢٩].

ختامًا، لم تكن الشعبوية سمة موحدة لهذه الفترة، بل كانت استجابة سياسية لأوضاع معينة، وظهرت في أماكن لم تكن فيها سياسات إحلال الواردات قوية بالرغم كونها استراتيجية تنموية اتبعتها عدَّة دول في أمريكا الجنوبية في القرن العشرين، خاصة بعد عام ١٩٢٩، وهدفت إلى تقليل الاعتماد على السلع المستوردة عبر تشجيع الإنتاج المحلي، خصوصًا في القطاع الصناعي، بالمثل، لم تكن زيادة النفوذ العسكري مجرد رد فعل اقتصادي، بل كانت نتاجًا لمزيج من العوامل الاجتماعية، السياسية، والدولية؛ حيث لعبت الحرب الباردة دورًا كبيرًا في تعزيز الاستقطاب السياسي ودفع الجيوش إلى التَّدخل المباشر في الحكم.

مما أدَّى لتوسع **دور** الدولة في الاقتصاد وفي المجتمع، وزاد من حدَّة المنافسة بين النُّخب المختلفة؛ ممَّا ساهم في تصاعد الصراعات السياسية، وأدَّى في بعض الحالات إلى انقلابات عسكرية كوسيلة لحسم النزاعات الداخلية وتحقيق الاستقرار.

بالتالي، فإن هذه الفترة لم تكن مجرد عصر لشعبوية، بل كانت مرحلة تحولات كبرى شهدت إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة، والنُّخب، والجماهير، في ظل تحديات داخلية وضغوط دولية متزايدة.

رابعًا: إعادة تشكيل الدولة في سياق الليبرالية الجديدة والانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية:

نصل أخيرًا إلى المرحلة الحالية التي شهدت صعود الليبرالية الجديدة والصراع بينها وبين التوجهات اليسارية؛ ممَّا أدَّى إلى إضعاف دور الدولة بشكل عام، وفي النواحي الاقتصادية بالخصوص؛ ويمكن اعتبار هذا التحول انعكاسًا كاملًا للاتجاهات السابقة، إذ شهدت المنطقة تراجعًا تدريجيًا لدور الدولة الذي كان مهيمنًا منذ قرن من الزمان، وعلى الرغم من وجود تفاوتات بين الدول، فإن هناك أنماطًا مشتركة يمكن ملاحظتها في معظم بلدان أمريكا اللاتينية، من بينها:

- الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الأسواق العالمية.
- اتفاقيات التجارة الحرة كبديل للسياسات الحمائية.
- تقليص الإنفاق العام وتقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد.
- التخلي الجزئي عن القومية الاقتصادية والتخطيط المركزي؛ ممَّا أدَّى إلى انخفاض قدرة الدولة على توزيع الامتيازات، مثل: المناصب، الإعانات، والصفقات الريعية.

استمرار دور الدولة رغم سياسات الليبرالية الجديدة

لم يكن هذا التحول كاملًا، فقد احتفظت بعض الدول بقطاعات حكومية قوية، مثل:

- البرازيل التي حافظت على وجود دولة مؤثرة في الاقتصاد.
- المكسيك؛ حيث استمرَّت شركة بتروليو مكسيكانو (PEMEX) في العمل كأحد مصادر الإيرادات الأساسية للحكومة، حتى خلال فترات حكم حزب العمل الوطني.
- فنزويلا؛ حيث اعتمد نظام شابيث على عائدات النفط لتمويل سياساته الداخلية والخارجية.

وفي هذا السياق، قد يكون تأميم شركة ريبسول من قبل الحكومة الأرجنتينية مؤشرًا على انتهاء دورة التحرير الاقتصادي والخصخصة، باستثناء البلدان التي يقودها ما يسمى باليسار الشعبوي، مثل الأرجنتين خلال فترات متعددة، فنزويلا، بوليفيا، والإكوادور.

في المقابل، بدا أن اليسار الديمقراطي الاجتماعي في بعض البلدان الأكبر، مثل البرازيل وتشيلي، قد نجح في تحقيق توازن بين اقتصاد السوق الحر والثقة الدولية من جهة، والدور التوزيعي للدولة من جهة أخرى، وهو ما تجسّد بوضوح في فترات حكم كلٍّ من لويث إيناسيو لولا دا سيلبا في البرازيل وميشيل باشيليت في تشيلي؛ حيث سعت إدارتاهما إلى توسيع برامج الحماية الاجتماعية، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة، دون المساس الجذري بالبنية الليبرالية للاقتصاد؛ هذا التوازن سمح لهما بتحقيق نمو اقتصادي ملحوظ إلى جانب تقليص معدلات الفقر وعدم المساواة؛ ما جعلهما نموذجًا لما يُعرف باليسار المعتدل أو اليسار البراجماتي في أمريكا اللاتينية[٣٠].

استعادة الديمقراطية بين الموجات العابرة والتحول البنيوي

إحدى السمات الواضحة لهذه الفترة هي استعادة الديمقراطية، والتي كانت جزءًا مما وصفه صمويل هنتنجتون بالموجة الثالثة للديمقراطية، والتي بدأت منذ السبعينيات[٣١]، كوبا بقيت استثناءً لهذه الموجة، وربما هندوراس أيضًا، وربما يكون هناك جدل حول طبيعة الديمقراطية في البلدان ذات التوجهات الشعبوية اليسارية، مثل فنزويلا، الأرجنتين، وبوليفيا في هذه المرحلة. لكن وفقًا لمعايير روبرت دال، فإن أمريكا اللاتينية اليوم أكثر ديمقراطية مما كانت عليه في أي وقت مضى، وهناك أدلة على أن الديمقراطيات الحالية التي تميل إلى الاستمرارية، بدلًا من الانهيار[٤٣].

استمرارية الديمقراطية في أمريكا اللاتينية.. عوامل الثبات والتحول

ربما غياب قوى قادرة على إسقاط الأنظمة الديمقراطية مثل اليسار الثوري الذي لم يعد يمتلك القدرة أو الرغبة في القيام بانقلابات، كما أن الجيوش، التي كانت تقود الانقلابات في الماضي، لم تعد لديها نفس النفوذ السياسي أو الحافز للتدخُّل، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، الداعم والمخطط للانقلابات في الماضي، لم تعد مهتمة بالتَّدخل في شؤون أمريكا اللاتينية، خاصة بعد تورطها في نزاعات أخرى على مستوى العالم، ولكن قد يتغير الأمر الآن مع وجود منافسة مع الصين وروسيا الساعين لتثبيت نفوذهما في المخروط الجنوبي لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية.

[43] Alan Knight. El Estado en América Latina desde la Independencia. economía y política 1(1), p. 22.

من ناحة أخرى، فعلى الرغم من استمرار الأنظمة الديمقراطية، فإن هذه الديمقراطيات تُوصف بأنَّها منخفضة الكثافة؛ حيث تعاني من ضعف في سيادة القانون، خاصة في المكسيك، البرازيل، وكولومبيا.

وفي الوقت الذي حاولت فيه بعض الدول تقليد النموذج الديمقراطي في أوروبا والولايات المتحدة، فإنها تبنَّت أيضًا بعض عيوب هذا النموذج، مثل:

١. سيطرة النُّخب الاقتصادية على العملية السياسية عبر جماعات الضغط والشركات الكبرى.

٢. تضييق نطاق الخطاب السياسي، بحيث أصبحت الأحزاب أقل تمايزًا في رؤاها الاقتصادية والاجتماعية.

٣. الاعتماد المفرط على الإعلانات التلفزيونية في الحملات الانتخابية؛ حيث يتم اختيار المرشحين بناءً على مظهرهم الإعلامي وثروتهم المالية.

فكما قال بيلاسكو إيبارا: أعطني شرفة وسأمنحك الدولة[٤٤]، في إشارة إلى أهمية الخطاب الجماهيري في السياسة التقليدية اليوم، ويمكن استبدال الشرفة بإعلانات تلفزيونية وحملات إعلامية مكثفة؛ ممَّا جعل من الصعب على القادة السياسيين التاريخيين النجاح في ظلِّ الظروف السياسية المعاصرة[٤٥].

من هنا يتضح تأثير الليبرالية الجديدة على الدولة، ليطرح سؤالًا عما هو التأثير الحقيقي لسياسات الليبرالية الجديدة على الدولة، والذي يمكن تحديده في نقطتين رئيسيتين:

١. تقليص حجم الدولة لا يعني بالضرورة فقدان الشرعية:

صحيح أن تقليص الدولة أضعف قدرتها على إعادة توزيع الموارد وتقديم الامتيازات السياسية، لكنه لم يؤدِ بالضرورة إلى انهيار الشرعية السياسية، وقد تكون الدولة الأصغر حجمًا، لكنَّها الفعالة والنزيهة، أكثر شرعية من دولة ضخمة وفاسدة وغير كفؤة؛ المثال الأكثر وضوحًا هو المكسيك في النصف الثاني من القرن العشرين، وربما حدث هذا أيضًا في اليونان خلال مرحلة التدهور الاقتصادي، وفي المقابل، هناك دول قوية مثل دول الشمال الأوروبي؛ حيث لا يزال التَّدخل الحكومي مرتفعًا، ومع ذلك تتمتع هذه الدول بشرعية ديمقراطية قوية[٤٦].

---

[٤٤] خوسيه ماريا بيلاسكو إيبارا (١٨٩٣ - ١٩٧٩) هو سياسي ورئيس إكوادوري يُعد من أكثر الشخصيات تأثيرًا وإثارة للجدل في الحياة السياسية في أمريكا اللاتينية في القرن العشرين. تولّى رئاسة الإكوادور خمس مرات بين عامي 1934 و١٩٧٢، لكن لم يُكمل ولايته الدستورية إلا مرة واحدة فقط. Felipe Burbano y Carlos de la Torre. El populismo en el Ecuador, Es una publicación del Instituto Latinoamericano de Investigaciones Sociales, ILDIS, Quito, Ecuador 1989., pp 27 - 57

[45] Alan Knight. El Estado en América Latina desde la Independencia. economía y política 1(1), p 23.

[٤٦] المرجع نفسه ص ٢٤.

٢. العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية ليست حتمية:

فمن الخطأ افتراض وجود علاقة سببية مباشرة بين العولمة الاقتصادية والديمقراطية، فبعض الديمقراطيات الأكثر استقرارًا، مثل السويد والنرويج، لديها قطاعات حكومية كبيرة، وضرائب مرتفعة، وسياسات إعادة توزيع اجتماعي، لكنَّها لا تتبع النموذج الليبرالي الجديد على الطريقة الأنجلوساكسونية؛ فهذا لا يعني أن النموذج الإسكندنافي يمكن استيراده بسهولة إلى أمريكا اللاتينية لأسباب عدَّة مرتبطة بظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية، إذ تُظهر تجارب الماضي أن تبني النماذج الخارجية لم يكن ناجحًا في المنطقة[٤٧].

في المرحلة الراهنة، تحتاج دول أمريكا اللاتينية إلى عمليات إعادة هيكلة مؤسسية وتجارية واقتصادية أعمق من تلك التي بدأت نهاية القرن العشرين. ففي العديد من بلدان أمريكا الجنوبية، لا تزال اقتصاداتها مرتبطة بالموارد الطبيعية، بينما تعتمد أخرى على ميزة العمالة الرخيصة أو التصنيع كثيف الأيدي العاملة، أو حتى على قطاع الخدمات منخفض القيمة المضافة؛ إضافة إلى ذلك، تعاني غالبية هذه الدول من غياب المزايا التنافسية الديناميكية، وضعف مستويات الاستثمار، وتراجع الابتكار، وتأخر في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم، إضافة إلى هشاشة البنية التحتية، واتساع القطاع غير الرسمي، وارتفاع تكلفة العنف ومحدودية أدوات مكافحته، فضلًا عن ضعف القدرة المؤسسية على مواجهة التحديات المناخية.

فتحوّل الدولة في أمريكا اللاتينية يجب أن يُفهم في سياق التناقضات التي أنتجتها عولمة رأس المال، سواء داخل الفضاء المؤسسي للدولة أو خارجه. ولسنا هنا أمام فشل في التنمية بحدِّ ذاتها، بل أمام نتائج مشروع تنموي معولم يحمل في طياته تناقضًا داخليًّا، فمن جهة، يقوم على تعزيز الكفاءة المؤسسية وزيادة إنتاج رأس المال، ومن جهة أخرى، يضعف أدوات الضمان الاجتماعي التي شكلت سابقًا الدعامة السياسية والاقتصادية للميثاق الاجتماعي.

وبالتالي، لا تكمن الأزمة الحالية في بُعدها الاقتصادي فقط، بل تتجسَّد في أزمة أعمق تمسُّ شكل الدولة ذاته، أزمة في الديمقراطية التمثيلية، وأزمة في شرعية الدولة، وأزمة في قدرتها على التكيُّف مع متغيرات، والواقع إنَّها أزمة العلاقة الأساسية التي تأسست عليها الدولة الحديثة، كما عبَّر عنها توماس هوبز: الاتحاد الذي يسمو على حالة الطبيعة حيث الحياة قصيرة، فقيرة، موحشة، وحافلة بالمخاطر. إننا نعيش تفكك الدولة بوصفها كيانًا جامعًا يُعبِّر عن مصالح جماعية تتجاوز الأفراد، وتحتكم إلى المصلحة العامة[٣٢].

---

[٤٧] المرجع نفسه ص ٢٣ – ٢٥.

وهكذا، فإن تاريخ أمريكا اللاتينية الحديث يمكن قراءته بوصفه تاريخ الإصلاحات الدائمة، غير أنَّ السؤال الجوهري هو: ماذا تغيَّر فعليًا؟ هل تمكَّنت هذه الإصلاحات من تأسيس دولة جامعة ومستقرة وشاملة؟ هل واءمت بين شكل الدولة وبنية العلاقات الاجتماعية التي تُعطي هذا الشكل مضمونه؟ أم أن السوق والفاعلين الاقتصاديين قد حلُّوا محل المجتمع الأهلي، وقلبوا أدوار الدولة والمجتمع.

هذه الأسئلة، وغيرها من الأسئلة العميقة المُتداخلة بين الفلسفة السياسية والنظرية الاجتماعية، تُطرح غالبًا كاستدلالات "مجردة"، لكنَّها في الواقع تعكس جذور الأزمة البنيوية الراهنة، وإذا كانت هذه الأسئلة تُعالج ضمن خطاب "الإصلاحات"، فإننا نكون أمام تحوُّلٍ في معنى الإصلاح ذاته، وأمام تصوُّرٍ جديد لشكل الدول. لكن ما دامت هذه العمليات شكلية الطابع ومؤسساتية بالدرجة الأولى دون بُعد اجتماعي تغييري فعلي، فإن تحليل أزمة شكل الدولة يبقى قائمًا وضروريًّا.

في هذا السياق، تظهر الدولة بوصفها جهازًا لتحقيق الاستقرار، لكنَّها تخضع في الوقت ذاته لمنطق ديناميكيات الرأسمالية العالمية، التي تُعيد تعريف المساحات التي تمارس فيها الدولة القومية سيادتها، وهذا يُمكِّننا من فَهم عملية العولمة لا فقط كتحول اقتصادي، بل كتغيير في المكان والزمان السياسيين للدولة القومية.

وعليه، فإن ما يُقرأ في أوروبا من فقدان تدريجي للسيادة الوطنية أو تحولات في القدرة على التحكم بالتراكم الرأسمالي، ليس ظاهرة جديدة بالنسبة لما يُعرف بالدول الطرفية. فهذه الدول تموضعها في النِّظام العالمي تاريخيًّا كمستقبِلة للتبعية لا كصانعة لها، وتكمن المشكلة في كيفية تشخيص هذه الأوضاع ضمن إطار علمي متماسك يحظى بقبول أكاديمي ومؤسسي، دون الوقوع في التبسيط أو الإسقاط.

لذلك، من الضروري إعادة بناء المشروع السياسي المستقبلي انطلاقًا من أدوات تحليلية ومنهجية جديدة، قادرة على فهم السياسة باعتبارها صراعًا من أجل القضاء على التناقضات، وفهم النِّظام السياسي كسلسلة من آليات الهيمنة والتحوُّل؛ هنا، توفّر مفاهيم مثل الطبقة الاجتماعية والبنية الكلية أدوات نقدية لتجاوز الطابع الشكلي للمؤسسية الجديدة؛ حيث يسود منطق الاختيار الفردي بدلًا من مفهوم الذات الجماعية المحققة للتناغم المُفضي للاستقرار وهو غاية العملية السياسية من خلال خلق المؤسسية المناسبة للمجتمع.

إن واقع أمريكا اللاتينية لا يزال يعبِّر عن إمكانية سرد كبرى بديلة، سرديَّة تُعيد بناء الفهم الجماعي للدولة، والتنمية، والمجتمع، بوصفها مشاريع تاريخية يمكن صياغتها لا فقط كردِّ فعل على الأزمات، بل كمسعى نقدي شامل لإعادة تعريف المستقبل.

ختامًا، يمكن القول إن عملية استعادة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية عقب أزمة المديونية في الثمانينيات لم تكن بالضرورة نتيجة تطور داخلي مؤسسي ناضج، بل مثَّلت في كثير من الحالات تقاطعًا ظرفيًّا بين الانهيارات الاقتصادية والضغوط السياسية والتحولات الدولية؛ فعندما بدأت الأنظمة العسكرية في بلدان المخروط الجنوبي بالانهيار، كان ذلك إلى حدٍّ بعيد استجابةً لتلك الضغوط لا نتيجة قناعة متجذرة بالديمقراطية.

وفي السياق ذاته، أخذت "الديكتاتورية المثالية" للحزب الثوري المؤسسي (PRI)[٤٨] في المكسيك تتآكل تدريجيًّا، متأثرة بتحولات داخلية وخارجية على سبيل المثال، ومع ذلك، فإن التساؤل يبقى مطروحًا حول مدى استدامة الديمقراطية الراهنة في الإقليم[٣٣]، وقد تبدو الديمقراطية اليوم كنظام سياسي متبع في الغرب أنَّها الحلُّ الأمثل، ولكن التاريخ القريب قد يكشف هشاشتها، خاصة في ظلِّ تصاعد التفاوت الاجتماعي، وعودة الشعبوية، وضعف الثقة بالمؤسسات[٣٤].

لقد خاضت شعوب أمريكا اللاتينية خلال القرنين الماضيين مسارًا سياسيًّا مُعقدًا، اتَّسم بتجارب سلطوية، وثورات، وانتقالات مضطربة، وربما يكون المواطن اللاتيني اليوم قد توصّل– عن تجربة تاريخية لا عن تنظير فلسفي– إلى النتيجة ذاتها التي عبَّر عنها ونستون تشرشل:

"الديمقراطية هي أسوأ أشكال الحكم، باستثناء كل الأشكال الأخرى التي جُرّبت من قبل[٤٩]".

لكن يبقى السؤال مفتوحًا: هل يمكن لمفهوم الديمقراطية كما تصوره تشرشل– بوصفه إطارًا مؤسسيًّا وشكليًّا– أن يكون صالحًا لكل زمان ومكان؟ وهل تستوعب الديمقراطيات اللاتينية، بما تحمله من خصوصيات اجتماعية وثقافية وتاريخية، هذا النموذج الغربي دون إعادة تأويل أو إعادة بناء من الداخل؟

لهذا تُظهر التجارب الديمقراطية في أمريكا اللاتينية– بكل ما فيها من تعثرات، وشعبويات، وانقلابات، وانتقالات– أن الديمقراطية ليست نهاية الطريق، بل مسارًا مفتوحًا على الاحتمالات والارتدادات؛ فهي نظام لا يخلو من التناقضات، لكنَّه ما زال يحتفظ بقدرته على احتضان التنوع وتقديم آليات سلمية للصراع والتغيير.

---

[٤٨] الاسم الكامل بالإسبانية: Partido Revolucionario Institucional (PRI) تأسس عام 1929 تحت اسم: الحزب الوطني الثوري PNR، ثم تغيّر اسمه لاحقًا إلى PRM وأخيرًا PRI سنة ١٩٤٦. الدور التاريخي: سيطر على الحياة السياسية في المكسيك لما يقرب من ٧١ سنة متواصلة (١٩٢٩–٢٠٠٠)، ويُشار إليه أحيانًا بالديكتاتورية المثالية، كما وصفه الكاتب ماريو بارجاس يوسا؛ لأنه جمع بين مؤسسات ديمقراطية شكلية واحتكار فعلي للسلطة، والتحكم في الانتخابات، والتوافقات داخل النخبة. Victoria Ontiveros. El PRI, 70 años dominando México. https://n9.cl/ti39z9 23/3/2025.

[٤٩] قالها تشرشل في مجلس العموم البريطاني في ١١ نوفمبر ١٩٤٧، بعد الحرب العالمية الثانية، في لحظة كان فيها العالم يعيد التفكير في أشكال الحكم والسلطة. Volume 444: debated on Tuesday 11 November 1947 Orders Of The Day https://2u.pw/3fzZUiBn ٢٠٢٥/٣/٢٣.

فالتعددية وإتاحة الفرصة للقوة الاجتماعية الفاعلة أن تحقِّق مصالحها في إطار من التوافق على المصلحة العامة والوطنية تتيح إمكانية الإصلاح من داخل، ولأنها كما تُظهر التجربة اللاتينية، تمنح الشعوب فرصة للتعلم من الفشل، لا تكراره.

وإذا كانت هذه التجربة تقدِّم ما يمكن تسميته بالحداثة السياسية غير المكتملة، فإنَّها تظلُّ رغم ذلك أرضًا خصبة لاستخلاص دروس عملية وفكرية لصياغة نماذج أكثر ملاءمة للسياقات التاريخية والاجتماعية الخاصة، ومنها السياق الفلسطيني.

٤- نحو بناء دولة فلسطينية.. دروس مستخلصة من أمريكا اللاتينية

تواجه فلسطين تحديات استثنائية في بناء دولتها، ناتجة عن واقع استعماري استيطاني طويل الأمد، وانقسام داخلي سياسي وجغرافي، وتشظٍّ قانوني ومؤسسي. في المقابل، شهدت دول أمريكا اللاتينية قرنين من التجارب المتنوعة في بناء الدولة بعد التحرُّر من الاستعمار الأوروبي، وبرغم الاختلافات السياقية، فإن أوجه الشبه بين السياقين- مثل التَّبعيَّة، والهشاشة المؤسَّسية، والتَّدخلات الخارجية، وغياب السيادة الكاملة- قد تفتح المجال أمام دراسة تُمكِّن من استخلاص دروس تطبيقية وواقعية؛ فالمسعى الختامي هنا هو استخلاص التي يمكن تكييفها فلسطينيًّا من خلال قراءة تحليلية لمسار بناء الدولة في أمريكا اللاتينية، خاصة في ظلِّ العوامل البنيوية المعيقة، دون السقوط في التبسيط أو الاستنساخ.

فتجارب بناء الدولة في أمريكا الجنوبية، رغم ما فيها من تعثرات وأزمات، تُمثِّل مخزونًا غنيًّا من الدروس التي يمكن تكييفها مع السياق الفلسطيني، خاصة بالنَّظر إلى التشابه في بعض التحديات البنيوية، مثل التبعية، والتشظي المؤسسي، وضعف القدرة السيادية، وتناقضات العولمة والوقوع تحت احتلال أشد قسوة في الحالة الفلسطينية، وقد تمَّ من خلال تفكيك وتحليل التجربة في مجملها لاستلهام عناصر قابلة للتطبيق في سياقات مختلفة ولا سيما الفلسطيني.

فيما يلي عدد من المحاور التي يمكن من خلالها الاستفادة من التجربة اللاتينية:

أولًا: الدولة كإطار سياسي غير مكتمل.. بناء الدولة في ظل غياب السيادة.

تُظهر التجربة اللاتينية أنَّ الدولة ليست مجرد بنية قانونية أو بيروقراطية، بل هي مشروع تاريخي واجتماعي يتكوّن عبر الصراع، ويُعاد إنتاجه في سياقات متغيرة. ففي دول مثل البرازيل وتشيلي والأرجنتين، كان بناء الدولة الحديثة مشروطًا بتوازنات داخلية هشَّة بين النُّخب، وبعلاقات تبعية اقتصادية جعلت السيادة الوطنية محدودة. وينطبق هذا

جزئيًّا على الحالة الفلسطينية؛ حيث تعمل مؤسسات الحكم الذاتي دون ممارسة فعلية للسيادة، في ظلِّ الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام السياسي، والانكشاف الاقتصادي.

ثانيًا: القانون دون سيادة.

من الدروس المفصليَّة في أمريكا اللاتينية، أن القانون يفقد شرعيته حين يُفصل عن الواقع الاجتماعي، أو حين يُنتَج من خارج الجماعة السياسية الفعلية. وفي الحالة الفلسطينية، ورغم وجود مجلس تشريعي ومؤسسات قانونية، فإن تعدد المرجعيات القانونية (العثمانية وما قبلها، المصرية، البريطانية، الأردنية، الإسرائيلية، الفلسطينية) يخلق تشظيًّا يُضعف فاعلية القانون. ومع ذلك، تُظهر التجربة الفلسطينية أن القانون يمكن أن يؤدي دورًا تنظيميًّا واجتماعيًّا حتى في غياب الدولة ذات السيادة، ما دام يعكس الإرادة الجمعية ويُنفَّذ في الواقع.

ثالثًا: أزمة التبعية وإعادة بناء الدولة.

أظهرت تجارب أمريكا اللاتينية أن النموذج التنموي القائم على التَّبعيَّة للمركز الرأسمالي العالمي، خاصة عبر سياسات إحلال الواردات أو النيوليبرالية، قاد إلى أزمات بنيوية مزمنة. في المقابل، حاولت بعض الدول (كبوليفيا والإكوادور وفنزويلا) إعادة تعريف الدولة من خلال تبنّي نماذج بديلة تربط بين السيادة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وفي الحالة الفلسطينية، يمكن استلهام هذا التوجه عبر تجاوز الاعتماد على المانحين، وبناء قاعدة إنتاج محلية، وربط المشروع الوطني بالتَّنمية المجتمعيَّة والاستفادة من الإرث التراثي الثقافي والديني في دعم الاقتصاد الفلسطيني المستقل.

رابعًا: الإصلاح كممارسة شكلية أم تحوّل جذري.

تاريخ أمريكا اللاتينية هو تاريخ الإصلاحات الدائمة، لكن أغلبها لم يُفضِ إلى بناء دول قوية وشاملة؛ لأن الإصلاحات بقيت غالبًا شكلية وبيروقراطية، دون بُعد اجتماعي تحويلي. وهذا ينطبق على الحالة الفلسطينية؛ حيث تُطرح مشاريع إصلاح مؤسسي متكررة دون أن تمس جوهر العلاقة بين الدولة والمجتمع، أو أن تُعالج الانقسام الجغرافي والسياسي.

الدُّرس هنا هو أن بناء الدولة لا يتم عبر إصلاحات تقنية معزولة، بل من خلال خلق مشروع جماعي يُعيد بناء مفهوم الدولة كجهاز يعكس الإرادة الشعبية ويحقق مصالحها الحقيقية.

خامسًا: نحو مشروع سياسي فلسطيني جامع.

كما أظهرت التجربة اللاتينية، فإن تجاوز الأزمات البنيوية يتطلب أكثر من تعديلات دستورية أو تحسين مؤشرات الحوكمة؛ إنَّه يتطلَّب بناء سردية سياسية جامعة، تعيد تعريف الهويَّة الوطنية، وتُدمج المكونات الاجتماعية المختلفة،

وتربط بين الداخل والشَّتات، وبين القانون والسيادة، وفي السياق الفلسطيني، هذه ليست مهمة مؤسَّساتية فحسب، بل هي تحدٍّ فكري وثقافي وشعبي.

في حقيقة الأمر تظهر الدراسة عدم تقديم أمريكا اللاتينية نموذجًا جاهزًا لفلسطين، لكنَّها تُقدّم مخزونًا تحليليًّا غنيًّا لفهم معضلات بناء الدولة في ظروف غير مثاليَّة ومساحة متسعة من التدخلات والتفاعلات الخارجية. فعلى غرار أمريكا اللاتينية، فإن الدَّولة الفلسطينية المستقبلية لن تُبنى فقط عبر الدساتير والمؤسسات، بل عبر مشروع اجتماعيٍّ سياسيٍّ جذريٍّ يُعيد بناء العلاقة بين الأرض والشعب والقانون من ناحية، ومن الأخرى إعادة الدمج في المحيط الإقليمي والدولي في إطار من علاقة خاصة مع الكيان الإسرائيلي.

هذا المختبر التاريخي الغني يُساعد في فهم صيرورات بناء الدولة في ظروف مشابهة لتلك التي تعيشها فلسطين اليوم حيث تشترك تجربة الأرجنتين في القرن العشرين وتجربة دول أمريكا اللاتينية بعد الاستقلال مع القضيَّة الفلسطينية في عدد من التحديات المتعلقة بتكوين الدولة في ظلِّ الاحتلال وعدم الاستقرار السياسي؛ حيث يمكن استخلاص الدروس التالية:

١. أخطار التيارات القومية المتطرفة وتأثيرها على بناء الدولة

- كما أدَّت القومية المتشددة في الأرجنتين إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية، فإن فلسطين بحاجة إلى نموذج سياسي متوازن يضمن الشمولية ولا يسمح بسيطرة أي تيار متطرف، سواء ديني أو قومي، على حساب بناء الدولة القوية المتماسكة.

٢. أهمية مواجهة الاستقطاب السياسي والفكري

- كما أدَّت الصراعات الفكرية بين الوضعيين، الليبراليين، والاستبداديين في الأرجنتين إلى فشل محاولات الإصلاح[٥٠]، فإن فلسطين تواجه تحديًا مماثلًا في ضرورة توحيد الرؤية السياسية بين القوى الوطنية والإسلامية؛ لتجنب الانقسام الذي يعوق إقامة دولة مستقرة.

---

[٥٠] أدت الصراعات الفكرية الحادة بين الوضعيين، الليبراليين، والمحافظين في الأرجنتين إلى تقويض جهود الإصلاح السياسي والاجتماعي. إذ اصطدمت مشاريع التحديث الليبرالي برؤية استبدادية متمسكة بالنظام، فيما عجز الاتجاه الوضعي النخبوي عن خلق قاعدة اجتماعية واسعة تدعم التغيير، ما أنتج حالة من الجمود المؤسساتي والفكري. Tulio Halperín Donghi. **The Aftermath of Revolution in Latin America, Harper & Row, 1973 - History - 149 pages**

الوضعيون (Positivistas) استلهموا أفكار أوجست كونت، واعتبروا أن التقدم العلمي والعقلاني هو السبيل لبناء الدولة الحديثة. ركزوا على بناء مؤسسات قوية وتعليم نخبوي وتطبيق القانون، لكنهم مالوا أحيانًا إلى **النخبوية التقنية** وأقصوا الفئات الشعبية. **الليبراليون (Liberales)** سعوا إلى تطبيق مبادئ الحرية الفردية والسوق الحرة، مستلهمين الفكر الأوروبي (خصوصًا الفرنسي والإنجليزي). دافعوا عن الفصل بين الكنيسة **والدولة**، والتعليم العام، وحرية الصحافة، لكنهم واجهوا مقاومة شديدة من المحافظين. **الاستبداديون أو المحافظون (Autoritarios/Conservadores)** تمسكوا بدور قوي للدولة، وتحالفوا مع الأوليجاركية الريفية وكبار ملاك الأراضي. فضلوا النظام على الحرية، وكانت لديهم نزعة مركزية سلطوية مرتبطة بالرئيس وخضوع المؤسسات له. Sebastián Carassai. *¿Un laberinto perfecto?: el último medio siglo en la Argentina*. Harvard University, Copyright 2020 President and Fellows of Harvard College. https://revista.drclas.harvard.edu/a-perfect-labyrinth-the-last-half-century-in-argentina/ 27/3/2025

٣. دور النُّخب السياسية والمثقفين في بناء نموذج الحكم.

- لعب المثقفون في الأرجنتين دورًا في تشكيل الأيديولوجيات السياسية المختلفة؛ ممَّا أثر على بنية الدولة. في فلسطين، فإن بناء دولة قوية يتطلب إشراك المفكرين والأكاديميين في صياغة رؤية وطنية تنسجم مع المتغيرات العالمية، بدلًا من الوقوع في الصراعات الأيديولوجية الضَّيقة.

٤. الحذر من نموذج الدولة السلطوية

- كما عزَّزت الأيديولوجيات الاستبدادية في أمريكا اللاتينية سيطرة الدولة المركزية على حساب الحرِّيات السياسية، فإن فلسطين بحاجة إلى بناء دولة ذات مؤسسات تعددية حقيقيَّة، تحمي الحقوق السياسية والاقتصادية للمواطنين، مع تجنُّب أي ميل نحو الاستبداد تحت ذريعة الأمن القومي.

تُظهر التجارب في دولة مثل الأرجنتين وأمريكا اللاتينية بشكل عام أنَّ بناء الدولة في ظلِّ الاستعمار أو الاحتلال يتطلَّب مؤسسات سياسية قوية، وحدة وطنية، وتجنب التطرف السياسي، وهي دروس حيوية يمكن تطبيقها في الحالة الفلسطينية لضمان دولة مستقلة ذات سيادة، قادرة على تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

كما تُبرز تجربة أمريكا اللاتينية عدَّة دروس يمكن إسقاطها على القضية الفلسطينية أيضًا، لا سيما فيما يتعلق ببناء الدولة في ظلِّ الاحتلال وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي:

١. التدخلات الخارجية وتأثيرها على الاستقلال الوطني.

- كما حاولت الولايات المتحدة فرض عقيدة معاداة الشيوعية في أمريكا اللاتينية، فإن إسرائيل والقوى الكبرى تسعى إلى تشكيل الواقع السياسي الفلسطيني وفقًا لمصالحها؛ ممَّا يتطلب سياسة فلسطينية مستقلة تضمن عدم الوقوع في فخِّ الهيمنة الأجنبية.

٢. أهمية الاقتصاد الوطني المستقل.

- كما انهارت محاولات التصنيع في أمريكا اللاتينية بسبب التبعية للأسواق الخارجية، فإن فلسطين بحاجة إلى استراتيجية اقتصادية مستدامة تُقلِّل الاعتماد على إسرائيل وتُعزِّز الزراعة، والصناعات المحلية، والتكنولوجيا.

٣. **أخطار القمع السياسي والانقسامات الداخلية.**

- كما استخدمت النُّخب الحاكمة في أمريكا اللاتينية القمع للحفاظ على سلطتها، فإن فلسطين تحتاج إلى تجنب الانقسامات الداخلية والصراعات الفصائلية التي قد تعيق بناء دولة قوية وموحَّدة.

٤. **بناء تحالفات دولية متوازنة.**

- بدلًا من الاعتماد الكامل على محور سياسي واحد، يجب على فلسطين– كما كان مطلوبًا في أمريكا اللاتينية– أن توازن بين القوى الدولية لتأمين الدعم دون فقدان السيادة الوطنية.

تكمن الإمكانيات الحقيقية من وجهة نظر سياسية من منظور تاريخي وأيديولوجي وجيوسياسي في فهم دقيق لحركة وتطور الأيديولوجية داخل الحركة الصهيونية ومواقفها المتباينة تجاه العرب الفلسطينيين. فقد تبنَّى التيار الصهيوني السائد (المرتبط بالحركة العمالية) نهجًا براجماتيًّا نسبيًّا، إذ قَبِل بعض قادته بفكرة التقسيم والتعايش مع الفلسطينيين ضمن إطار دولة يهودية، وفي المقابل، تبنَّى التيار الصهيوني التصحيحي (الذي مثّله زئيف جابوتنسكي وآخرون) موقفًا أكثر تشدُّدًا، رافضًا التنازل عن أي جزء من "أرض إسرائيل" التاريخية وداعيًا إلى فرض المشروع الصهيوني بالقوة (استراتيجية الجدار الحديدي)[٣٥].

وتُظهر هنا انعكاس الاختلافات الفكرية على سياسات دولة إسرائيل الداخلية والخارجية؛ فعلى الصعيد الداخلي، أثر توازن القوى بين اليسار الصهيوني (ذي التوجه العلماني الاشتراكي) واليمين الصهيوني (ذي النزعة القومية المتشددة) على سياسة الحكومة تجاه العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل وعلى سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة بشكل كبير. أما على صعيد السياسة الخارجية وعملية السلام، فقد أدَّى اختلاف الأيديولوجيات الحاكمة إلى تباين النهج المتَّبع في إدارة الصراع؛ حيث سعت حكومات بقيادة أحزاب يسارية إلى حلول تفاوضية دون الوصول إلى اتفاقيات ملزمة (مثل الدخول في اتفاقيات سلام مع الفلسطينيين لا تنفذ)، بينما تبنَّت حكومات يمينية مواقف أكثر تصلبًا وتحفُّظًا حيال تقديم تنازلات إقليمية.

هذه التوترات الداخلية في إسرائيل بين التيارات الدينية والعلمانية لها أثرها على السياسة العامة وعملية السلام؛ حيث هناك انقسام بين اليهود المتدينين (لا سيما التيار الصهيوني الديني والمستوطنين) الذين يتمسكون برؤية دينية للدولة والأرض ويرفضون التنازلات الإقليمية باعتبارها تفريطًا بأرض إسرائيل التوراتية، وبين الأغلبية العلمانية التي تؤيد نهج الدولة المدنية الحديثة وحلولًا سياسية أكثر واقعية، هذا الانقسام الداخلي انعكس على تشكيل الائتلافات الحاكمة وعلى

قدرة صُنَّاع القرار الإسرائيليين على المُضي قدمًا في عملية السلام؛ حيث بات أي اتفاق مع الفلسطينيين مشروطًا بتوافق داخلي يُراعي حساسيات التيارين.

وعلى الجانب الفلسطيني، فإن اختلاف التوجهات بين الفصائل الفلسطينية وانعكاساته على فرص إقامة الدولة الفلسطينية يعكس تباينًا جوهريًّا بين منظمة التحرير الفلسطينية (وحركة فتح ضمنها) وحركة حماس؛ حيث تبنَّت المنظمة خطابًا وطنيًّا علمانيًّا وانخرطت في نهاية المطاف في نهج المفاوضات وقَبِلت مبدأ حل الدولتين (كما تجسَّد في اتفاقيات أوسلو)، بينما تمسَّكت حماس ذات المرجعية الإسلامية برفض الاعتراف بإسرائيل وانتهاج المقاومة المسلحة بهدف تحرير كامل فلسطين التاريخية، وقد أدَّى هذا الخلاف الأيديولوجي إلى انقسام جغرافي ومؤسسي فِعْلِي منذ عام ٢٠٠٧، إذ انفردت السلطة الوطنية الفلسطينية بحكم أجزاء من الضفة الغربية بينما بسطت حماس سيطرتها على قطاع غزة؛ هذا الوضع أضعف الموقف الفلسطيني الموحَّد في التفاوض، وقوّض من احتمالات التوصل إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في ظلِّ استمرار الانقسام الداخلي.

أخيرًا، إن الأبعاد الجيوسياسية لمشروع الدولة الفلسطينية في ظل اعتبارات أمن إسرائيل والتوازن الإقليمي يؤكد أن أي دولة فلسطينية محتملة يجب أن تأخذ في الحسبان الهواجس الأمنية الإسرائيلية، بما في ذلك ضمان ألا تُشكِّل هذه الدولة تهديدًا أمنيًّا لإسرائيل (مثل اشتراط أن تكون منزوعة السلاح نسبيًّا وضبط حدودها لمنع تهريب السلاح)؛ فقيام دولة فلسطينية له انعكاساته على توازن القوى الإقليمي، ومصالح دول الجوار مثل الأردن ومصر، وكذلك على مواقف القوى الدولية المؤثرة، إلى أنَّه غالبًا ما يُنظر إلى حلِّ الدولتين كخطوة يمكن أن تُسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي، شريطة تأمين الدعم الدولي وترتيباتٍ أمنية تضمن طمأنة إسرائيل مع تحقيق قدر مقبول من السيادة الفلسطينية الفعلية الكاملة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

فتلك العوامل الأيديولوجية والسياسية والجيوسياسية المتداخلة تعتبر عناصر مترابطة تُحدِّد مسار القضية وبناء الدولة الفلسطينية؛ بعبارة أخرى، فإن تطور الفكر الصهيوني وتوجهاته تجاه الفلسطينيين، والصراعات الداخلية الإسرائيلية، والانقسامات الفلسطينية، واعتبارات الأمن الإقليمي كلها تُحدِّد المسار نحو بناء الدولة وتفكيك الصراع، ومن هذا المُنطلق، ستظلّ مرهونة فرص نجاح حل الدولتين وتحقيق السلام بقدرة الأطراف المعنيّة على معالجة هذه العوامل المتشابكة، عبر التوفيق بين متطلبات أمن إسرائيل والتطلعات الوطنية الفلسطينية ضمن إطار إقليمي ودولي داعم ومستقر.

ففلسطين مجزأةٌ إقليميًّا وسياسيًّا وقانونيًّا بسبب المعناة من الاحتلال الاستيطاني العنيف، والصعوبات التي تواجهها في إيجاد قيادة مشتركة تشعر جميع الهويات الفلسطينية بأنها مدعوة إليها، وكذلك بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي السالبة للملكية، والتي تتبع سياسة الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني.

وبحكم التجزئة القانونية والإقليمية للأراضي الفلسطينية، فإن هذه القواعد والمؤسسات لا تُمَارَس إلا في المنطقتين (أ) و(ب) من الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، فإن هذه القواعد والمؤسسات تمارس في جميع أنحاء هذا الإقليم، على الأقل من الناحية النظرية؛ حيث لا توجد بيانات عن عملها بعد عام ٢٠١٤.

الحقيقة هي أن السيادة تكمن في الشعب، وبالتالي فإن الدولة ليست شرطًا لازمًا لها، فالدولة ليست شرطًا مسبقًا لوجود السيادة، ولكنَّ السيادة شرط أساسي لوجود الدولة.

وعلى افتراض– إذن– أن السيادة يمكن أن توجد في الشعب دون وجود الدولة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان بالإمكان ممارسة السيادة دون حكومة الدولة وإدارتها، أو بالأحرى ما إذا كانت السيادة تعترف بالدولة كأداة تنفيذية وحيدة لها.

بهذا المعنى، تطرح الحالة الفلسطينية تحديًا مفاهيميًّا لهذا السؤال؛ لأن الفلسطينيين كشعب لديهم هيئة– المجلس التشريعي الفلسطيني– التي تصدر، من خلال إجراءات وشكليات راسخة قانونيًّا، قوانين تنظم الحياة الاجتماعية ومُعترف بها وقابلة للتنفيذ على هذا النحو من قبل من توجه إليهم. ومع ذلك، لا يُعترف للفلسطينيين بالسيادة الكاملة على مؤسساتهم.

وبالتالي، فإن النِّظام القانوني الفلسطيني ينشأ في سياق حكم ذاتي، ولكن ليس في سياق حكم ذاتي حقيقي؛ حيث تغيب الدولة كآلية للتنظيم السياسي لأمة معينة، والشخصية التي تؤدي هذه الوظيفة هي المحتل.

في هذا الصدد يمكن استخلاص العديد من الدروس المهمة من تجربة أمريكا اللاتينية في بناء الدولة في ظلِّ الاستعمار الأوروبي وعدم الاستقرار السياسي، وتطبيقها على الحالة الفلسطينية، التي تواجه تحديات مماثلة فيما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي والاستعمار الاستيطاني.

فقد واجهت دول أمريكا اللاتينية صعوبة في تحقيق استقلالها السياسي بسبب التدخلات الخارجية والأنظمة الاقتصادية الاستعمارية، فإن فلسطين تواجه تحديًا مماثلًا بسبب الاحتلال الإسرائيلي، الذي يفرض واقعًا استيطانيًّا استعماريًّا مع قيود اقتصادية وسياسية. وتدخل خارجي سافر.

من ناحية أخرى لم يكن الاستقلال في أمريكا اللاتينية كافيًا للقضاء على الإرث الاستعماري؛ حيث استمرت التبعية الاقتصادية لمراكز القوى الرأسمالية العالمية. وينطبق ذلك على فلسطين؛ حيث يجب الحذر من أيِّ شكل من أشكال الاستقلال السياسي غير المكتمل الذي يُبقي البلاد رهينة للاقتصاد الإسرائيلي أو النُّفوذ الدولي دون سيادة حقيقية.

التشرذم السياسي والانقسامات الداخلية أحد أكبر العقبات التي واجهتها أمريكا اللاتينية بعد الاستقلال؛ ممَّا سهل إعادة الاستعمار الاقتصادي والسياسي للمنطقة. وفشل مشاريع مثل كولومبيا الكبرى، واتحاد أمريكا الوسطى بسبب الصراعات بين النُّخب السياسية والاقتصادية.

في الحالة الفلسطينية، فإن الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين الفصائل المختلفة مثل فتح وحماس، يمكن أن يكون عائقًا كبيرًا أمام بناء دولة مستقلة ومستقرة. لذا، فإن الوحدة الوطنية والتوافق السياسي الداخلي أمران أساسيان لتجنب التفكك وإضعاف فرص الاستقلال الفعلي.

لعبت القوى العظمى في أمريكا اللاتينية، (بريطانيا، فرنسا، والولايات المتحدة لاحقًا) دورًا في استغلال الانقسامات الداخلية وإبقاء الدول الناشئة في حالة من التبعية.

في فلسطين، تلعب الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودول إقليمية أخرى دورًا كبيرًا في صياغة الواقع السياسي؛ ممَّا يستدعي بناء سياسة خارجية فلسطينية مستقلة تُحقق التوازن بين المصالح الوطنية والمجتمع الدولي، دون السماح لأي قوة باستخدام القضية الفلسطينية كورقة ضغط.

كانت إحدى مشكلات أمريكا اللاتينية بعد الاستقلال استمرار تبعيتها الاقتصادية لمراكز القوى العالمية؛ ما أدَّى إلى إضعاف سيادتها السياسية. فلسطين بحاجة إلى استراتيجية اقتصادية مستقلَّة تُقلِّل الاعتماد على إسرائيل، سواء من خلال تطوير الزراعة والصناعة المحلية، أو بناء شراكات اقتصادية إقليمية ودولية، مع التركيز على الابتكار والتكنولوجيا والتراث الثقافي الثري لدعم الاقتصاد الوطني.

في أمريكا اللاتينية، تحوَّلت العديد من الحركات التحررية إلى قوى سياسية لعبت دورًا رئيسيًّا في بناء الدولة، مثل سان مارتين وبوليفار، اللذين قادا حروب الاستقلال ثم سعيا إلى بناء هياكل سياسية قوية.

في فلسطين، يمكن استلهام ذلك من خلال دمج الفصائل المقاومة في النِّظام السياسي بطريقة تخدم بناء الدولة، بحيث تتحوَّل القوى الفاعلة على الأرض إلى جهات تُسهم في الحكم بدلًا من أن تبقى في حالة صراع داخلي.

في أمريكا اللاتينية، لم تكن الدولة القومية التي تأسَّست بعد الاستقلال تُشبه النموذج الأوروبي التقليدي، بل تأثَّرت بالظروف المحلية مثل التنوع العرقي، والتفاوت الطبقي، والتدخلات الخارجية.

فلسطين بحاجة إلى نموذج دولة يُراعي التعددية السياسية، اللامركزية الإدارية، وضمان حقوق جميع الفئات، بما في ذلك الشَّتات الفلسطيني واللاجئين، بحيث لا تكون الدولة مجرد سلطة على الضفة الغربية وقطاع غزة، بل كيانًا يُمثِّل الفلسطينيين في الداخل والخارج.

كيف يمكن تطبيق الدروس؟

- توحيد الجهود الداخلية: من خلال إنهاء الانقسام الفلسطيني، ووضع رُؤية سياسية مشتركة لجميع الفصائل.
- بناء دولة غير تبعية: عبر التركيز على استقلال الاقتصاد الفلسطيني، وتقليل الاعتماد على إسرائيل.
- استغلال الدعم الدولي بحذر: الاستفادة من المساندة الدولية دون التفريط في الثوابت الوطنية.
- الموازنة بين المقاومة والدبلوماسية: كما نجح بعض قادة أمريكا اللاتينية في الجمع بين الكفاح المسلح والدبلوماسية، فإن على الفلسطينيين تبني استراتيجيات مرنة وفق تغيُّر الظروف السياسية.
- إدارة الموارد بفعالية: عبر تبنِّي سياسات مستدامة تُعزِّز الزراعة، والصناعة، والتكنولوجيا بدلًا من الارتهان للمساعدات الخارجية.

٥- إعادة طرح مسألة الدولة الفلسطينية في ظل إعادة صياغة الإقليم بعد يونيو ٢٠٢٥

بدايةً، يقوم مشروع الدولة الفلسطينية على جملة من الأُسس المتكاملة: القانونية، التاريخية، السياسية، والدولية، بما يمنحه شرعية متعددة الأبعاد رغم التحديات البنيوية والسياسية الماثلة أمام تحقيقه الواقعي.

على المستوى القانوني الدولي، يُعدّ حق تقرير المصير، كما أقرّته مواثيق الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، أحد أبرز مرتكزات مشروعية الدولة الفلسطينية. وتدعم ذلك قرارات أممية رئيسية: القرار ١٨١ (١٩٤٧) الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين؛ والقراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) الداعيان إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة؛ والقراران ١٣٩٧ و١٥١٥ اللذان أقرّا "حل الدولتين" كخيار دولي معتمد. ويعزّز هذه الشرعية اعتراف أكثر من ١٣٨ دولة بدولة فلسطين، وعضويتها كمراقب في الأمم المتحدة منذ ٢٠١٢[٣٦].

أما من حيث الأساس التاريخي، فإن الشعب الفلسطيني يمتلك جذورًا حضارية راسخة في أرضه، تُشكِّل نسيجًا واحدًا مع المحيط العربي الذي يعد ضفيرة حضارية وثقافية واجتماعية متنوعة في تركيبتها، وقد تبلورت هويته السياسية المعاصرة مع بروز منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤) وإعلان الاستقلال (١٩٨٨).

سياسيًّا، تمارس السلطة الفلسطينية اليوم نوعًا من الحكم الذاتي غير المكتمل، وتدير مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية، رغم الانقسام السياسي. كما تمتلك فلسطين حضورًا دبلوماسيًّا دوليًّا فاعلًا.

تعزز الإرادة الوطنية الجامعة هذا المشروع، حيث يشكّل مطلب الدولة نقطة إجماع في الوعي الجمعي الفلسطيني. وفي ظل تحولات إقليمية ودولية متسارعة– كضعف هيمنة السردية الإسرائيلية وتنامي التضامن العالمي– تتبلور فرص استراتيجية لإعادة طرح المشروع الفلسطيني دوليًّا.

لهذا الأمر يعد مشروع الدولة الفلسطينية مشروعًا مبنيًّا على شرعية متكاملة: قانونية، تاريخية، سياسية، وشعبية. ورغم ما يوجهه من عراقيل، فإن البناء على هذه المرتكزات، مع رؤية استراتيجية موحدة، يمكن أن يعيد طرحه بفعالية في النظام الدولي المتغيّر[٣٧].

ولكن على الجانب الفلسطيني فلم تعد الدولة كما في الفكر السياسي المعاصر تُختزل في مجرد عناصرها الشكلية الثلاثة: الأرض، السكان، والحكومة، بل تُفهم باعتبارها مشروعًا أخلاقيًّا – سياسيًّا يقوم على شرعية مزدوجة؛ داخلية تعبّر عن تناغم مجتمعي، وخارجية تعكس اعتراف النظام الدولي. فالدولة الحقيقية لا تُبنى بالقوة وحدها، وإنما تتأسس على عقد اجتماعي متماسك داخليًّا ومع محيطه، وعلى مؤسسات فعّالة قادرة على التعبير عن الإرادة العامة.

إن صلابة الدولة تُقاس بمدى قدرتها على تمثيل مصالح مواطنيها تمثيلًا شرعيًّا، وبقدرتها المؤسسية على الصمود أمام التحديات، لا سيما في البيئات المنقسمة أو تحت الاحتلال. وفي هذا الإطار، تُعد التجربة الفلسطينية نموذجًا مركبًا، فهي تناضل من أجل الاعتراف الخارجي بقيامها كدولة مستقلة، وفي الوقت نفسه تواجه تحديات داخلية تتعلق بشرعية التمثيل، والانقسام السياسي، وهشاشة البنية المؤسساتية في ظل الاحتلال.

كثير من الدول في المنطقة العربية تعاني من هشاشة فلسفية وسياسية؛ لأنها لم تستطع تجاوز الولاءات الأولية (الطائفية، العشائرية، المناطقية) نحو بناء وطن جامع ومؤسسات محايدة. وهذا ما يجعل الدولة الفلسطينية الناشئة مطالبة بإعادة تعريف مشروعها الوطني، على نحو يتجاوز منطق السلطة إلى بناء دولة تمثّل الكل الفلسطيني، لا سيّما في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة التي تعيد صياغة خرائط الشرعية في الإقليم.

ففي الحالة الفلسطينية، لا بد أن تكون الدولة انعكاسًا لنضال مجتمع يسعى للحرية، وعدالة سياسية، وتكامل بين مكونات المشروع الوطني.

وربما كان من الضروري التعلم من الوطنية المصرية وتمسك المصريين بالدولة ومؤسساتها؛ حيث تمتلك مصر واحدة من أعمق الهويات الوطنية في العالم العربي، إذ يتجذر الولاء للدولة والمؤسسات في وعي المصريين عبر تاريخ طويل من الاستمرارية الحضارية، التجارب المشتركة، والمركزية السياسية التي تساعد على البقاء في هذه المنطقة التي تتعرض منذ زمن بعيد من مساحة تدخل خارجي واسعة، وتناحر بين القوى الكبرى يؤثر على استقرارها ونموها.

التحوّلات الجوهرية الحالية بلا شك تعيد تشكيل البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بالقضية والمنطقة، وقد أسهمت هذه الأحداث في إحداث خلخلة في منظومة الردع التقليدية، وكشفت عن تآكل في فعالية النظم الأمنية الإقليمية، بما أتاح لحركة التحرر الوطني الفلسطيني فرصة استثنائية لإعادة طرح مسألة الدولة الفلسطينية ضمن معادلات أكثر سيولة، ولو كانت محفوفة بالمخاطر.

فالتغيرات الجيوسياسية بعد الحرب ضد غزة وإيران أعاد رسم تحالفات المنطقة، وقد فتح أبواب لوساطات دولية قد تُجبر إسرائيل على تقديم تنازلات. لكن من المرجح أن إسرائيل ستستخدم أي مواجهة مع إيران كذريعة لتصعيد القمع في الضفة وغزة؛ مما يُعقّد إقامة الدولة.

ولكن الأمل يكمن في الضغط الشعبي العربي والدولي الذي قد يزيد من دعم الاعتراف بفلسطين (كما حدث مع انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة كعضو مراقب في ٢٠١٢)، أو اعتراف دول مثل إسبانيا بالدولة الفلسطينية، أو تنبي دولة مثل فرنسا عقد المؤتمر الدولي لـ«حل الدولتين» الذي تستضيفه الأمم المتحدة في نيويورك ما بين ١٧ و٢٠ يونيو ٢٠٢٥، برئاسة سعودية – فرنسية مشتركة، والذي أدى لتدهور العلاقات بين فرنسا وإسرائيل[٣٨].

تُبقِي المقاومة الفلسطينية الوطنية في الضفة وغزة– وإن كانت غير متوازنة مع القوة الإسرائيلية– القضية حية، مستندة على التدخل الدولي غير التقليدي (مثل محكمة الجنايات الدولية لملاحقة إسرائيل) والذي قد يغير المعادلات.

لذا، يمكن القول إن قيام دولة فلسطينية ما زال ممكنًا نظريًّا، لكنه يحتاج إلى وحدة فلسطينية داخلية مع ضغوط دولية حقيقية على إسرائيل، وتغيير في الموقف الأمريكي أو الإسرائيلي تحت ضغوط التطورات الإقليمية لصالح القضية الفلسطينية بدلًا من تحويلها إلى ساحة صراع بالوكالة.

فالطريق طويل ومعقد، لكن التاريخ يُظهر أن المستحيل قد يصبح واقعًا تحت ضغط الإرادة الشعبية والتغيرات الجيوسياسية.

لهذا ترتكز الرؤية في هذا البحث على ضرورة تجاوز النموذج التفاوضي التقليدي، الذي أفضى إلى انسداد سياسي طويل الأمد، والانتقال إلى نموذج مقاوم– سياسي ودبلوماسي وشعبي– يعيد تموضع القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني في سياق عالمي متغير، تتسع فيه دوائر التعدد القطبي، وتضعف فيه قبضة الولايات المتحدة كراعٍ حصري لمسارات التسوية، كما أن التورط الإسرائيلي في مواجهة إقليمية مفتوحة مع إيران قد يستنزف قدرتها على الاستمرار في سياسات الإلغاء والضم، ويفتح هامشًا أكبر للفلسطينيين لإعادة بناء وحدتهم السياسية على أسس وطنية توافقية.

إنّ قيام الدولة الفلسطينية لم يعد مسألة قانونية أو تفاوضية فحسب، بل بات مرتبطًا بإعادة تعريف معادلة القوة والشرعية في الإقليم. ولهذا، نعتقد ضرورة التوجه إلى استراتيجية فلسطينية جديدة تقوم على إعادة الاعتبار لمشروع التحرير الوطني، مع توظيف التحولات الجيوسياسية، والانفتاح على المحاور الدولية الصاعدة، وتوسيع التحالفات جنوب–جنوب، مع دعم بناء مؤسسات فلسطينية رشيدة وفاعلة تُهيّئ الأرضية القانونية والإدارية لقيام الدولة في حال تغيرت موازين القوى.

في ظل المخاض الإقليمي الراهن، فإن بناء الدولة الفلسطينية لم يعد حلمًا مؤجلًا، بل تحديًا تاريخيًّا يستدعي إعادة هندسة الأدوات والخيارات الوطنية برؤية استراتيجية شاملة.

الخاتمة:

كما تعلَّمت أمريكا اللاتينية من أخطائها بعد الاستقلال، يمكن لفلسطين أن تستفيد من هذه الدروس لتجنب الوقوع في نفس الفخاخ، وضمان قيام دولة قوية ومستقرة قادرة على تحقيق تطلعات شعبها.

إذ تشير تجربة أمريكا اللاتينية إلى أن بناء الدولة في ظلِّ الاستعمار والاحتلال يتطلب وَحْدَة سياسية، واستقلالًا اقتصاديًّا، وقدرة على مقاومة التدخلات الخارجية، ويمكن لفلسطين أن تستفيد من هذه الدروس لتجنب الوقوع في نفس التحديات التي أعاقت التنمية السياسية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية، وضمان إقامة دولة ذات سيادة حقيقية ومستدامة.

تعكس تجربة أمريكا اللاتينية في مواجهة الشمولية المدعومة من القوى العظمى عدة دروس يمكن إسقاطها على الحالة الفلسطينية، لا سيما في مواجهة الاحتلال وبناء الدولة في ظلِّ الاستعمار وعدم الاستقرار، من خلال مقاومة التدخلات الخارجية وتأثيرها على تقرير المصير.

فكما تدخلت الولايات المتحدة لإسقاط الحكومات التقدمية في جواتيمالا وجيانا، تواجه فلسطين تحديات مماثلة من إسرائيل والقوى الكبرى التي تحاول فرض أجنداتها السياسية على القيادة الفلسطينية.

لعبت الحركات الجماهيرية في أمريكا اللاتينية دورًا محوريًّا في إنهاء النظم الشمولية، فإنَّ النِّضال الفلسطيني يجب أن يستند إلى تنظيم شعبي قوي يجمع بين المقاومة السياسية والاجتماعية والميدانية.

من هنا تبرز ضرورة الوحدة الوطنية لمواجهة الاحتلال؛ لأن الانقسام بين الحركات الإصلاحية والثورية في أمريكا اللاتينية أدَّى إلى إضعاف بعض الدول، فإن الانقسام بين الفصائل الفلسطينية يُشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق استقلال حقيقي؛ ممَّا يستدعي توحيد الصفِّ الوطني.

استفادت الحركات التحررية في أمريكا اللاتينية من التحولات في ميزان القوى الدولي، لذلك فإن فلسطين بحاجة إلى سياسة خارجية متوازنة تستفيد من الدَّعم الإقليمي والدولي دون التَّبعيَّة لمحاور معينة.

في نهاية الأمر، تُشير تجربة أمريكا اللاتينية إلى أن مواجهة الاحتلال والاستعمار الجديد تتطلَّب مقاومة شعبية منظمة، ووحدة سياسية، واستراتيجية اقتصادية مستقلة، ويمكن لفلسطين الاستفادة من هذه الدروس؛ لضمان إقامة دولة ذات سيادة حقيقية، بعيدًا عن الهيمنة الخارجية، والتدخلات السياسية التي تعيق تطلعات الشعب الفلسطيني والمنطقة العربية كلها.

المراجع:

[1] Andrew William Wilson. Conflict Beyond Borders: The International Dimensions of Nicaragua's Violent Twentieth Century, 1909-1990, (2016). Dissertations, Theses, & Student Research, Department of History. Spring 5-2016., pp. 350. http://digitalcommons.unl.edu/historydiss/87 23/3/2025.

[2] Simón Clarke, *Marxism, Sociology and Poulantzas's Theory of the State*, 01 Jun 1977 - Capital & Class (SAGE Publications) - Vol. 1, ISS: 2, pp 1-31. https://n9.cl/rjlj5 15/3/2025.

[3] Manuel Gamio, Forjando Patria (Pro-Nacionalismo), Editorial Porrúa. Tip. Cunill & Escobar, S. en C.-México, D. F. MÉXICO LIBRERÍA DE PORRÚA HERMANOS 3* del Reloj y 5* de Donceles O') 1916.

[4] David Anthony Brading, The First America: The Spanish monarchy, Creole patriots, and the Liberal state 1492–1867, (Cambridge University Press, 1991), pp. xvi – 761. & Sabine, Maccormack. *The Historical Journal*, vol. 35, no. 3, 1992, pp. 753–55. *JSTOR*, http://www.jstor.org/stable/2639642. Accessed 17 Mar. 2025.

[5] Daniel Mansuy, Raymond Aron, lector de Max Weber. Una herencia crítica. Universidad de los Andes Chile dmansuy@uandes.cl https://orcid.org/0000-0002-9861-1509. Recibido: 14 – 11 – 2019. Aceptado: 15 – 02 – 2020. Publicado en línea: 10 – 12 – 2021. & Anthony Giddens. "Los Escritos del Joven Marx". En: El capitalismo y la moderna teoría social, Primera parte: Marx, capítulo I, Barcelona, Labor, 1994 [1971], pp. 31-55.

[6] Ernest Gellner, Nations and Nationalism, Cornell University Press ITHACA, NEW YORK. International Standard Book Number (paper) 0-8014-9263-7 Library of Congress Catalog Card Number 83-71199., pp 53 – 63.

[7] William F. Sater & Simon Collier, A History of Chile, 1808–2018, Part of Cambridge Latin American Studies 3rd Edition, California State University, Long Beach Date Published: October 2022 ISBN: 9781009170208. William F. Sater y Simon Collier, Historia de Chile, 1808-2017. Ediciones Akal, S. A., 2018, Sector Foresta, 1 28760 Tres Cantos Madrid – España.

[8] Bruce Michael Bagley, Carteles de la droga: de Medellín a Sinaloa. CRITERIOS - Cuadernos de Ciencias Jurídicas y Política Internacional Vol. 4. N.° 1 p. 233-247. Enero-junio de 2011.

[9] Alan Knight, *Populism and Neo-Populism in Latin America, Especially Mexico*, Online version of print publication JOURNAL OF LATIN AMERICAN STUDIES v.30, no.2 (May 1998): pp 223-248.

[10] David Collier, Editor, The New Authoritarianism in Latin America, Princeton University Press Published by Princeton University Press, Princeton, Jersey In the United Kingdom: Princeton University Press, 1979. ISBN 0-691-07616-2 ISBN 0-691-02194-5 pbk.

[11]Juan Amores Carredano, Iglesia y Estado en Latinoamérica durante el siglo XIX, en Ernesto García Fernández (editor), El poder en Europa y América: mitos, tópicos y realidades, Universidad del País Vasco servicio editorial., pp 235 – 247.

[12] James Campbell Scott, Domination and the Arts of Resistance: Hidden Transcripts. YALE UNIVERSITY PRESS NEW HAVEN AND LONDON. ISBN 0-300-04705-3 (cloth) 0-300-05669-9 (pbk.). pp 1-272.

[13] Eduardo Esteban Magoja, *La transformación conceptual del modelo político clásico del Estado en Tomás de Aquino*, Díkaion Revista de Fundamentación Jurídica, vol. 28, núm. 2, pp. 333-354, 2019 Universidad de la Sabana. Recibido del documento revisado: 25 noviembre 2018. Aprobación: 07 diciembre 2018. DOI: https://doi.org/10.5294/dika.2019.28.2.5 20/3/2025

[14] Benjamin Keen & Keith Haynes. A History of Latin America, Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company Boston New York. Printed in the U.S.A. Library of Congress Control Number: 2008931149., pp 205 – 219.

[15] Roy Hora, Los terratenientes de la pampa argentina: Una historia social y política, 1860-1945.- 1ª ed.- Buenos Aires: Siglo Veintiuno Editores, 2015. 392 p.; pp 249 – 295.

[16] Charles Tilly, editor. *The Formation of National States in Western Europe*. Princeton: Princeton University Press. 1975. Pp. xiv, 711., p 42.

[17] Miguel Angel Centeno. Blood and Debt: War and the Nation-State in Latin America. Penn State University Press, 2002. *JSTOR*, https://doi.org/10.5325/j.ctv14gphb8. Accessed 21 Mar. 2025.

[18] Marlon A. Ferreira. Populismo e democracia em Francisco Weffort. Revista de Graduação e Pós-Graduação em Ciências Sociais Escola de Humanidades Departamento de Ciências Sociais e Programa de Pós-Graduação em Ciências Sociais Pontifícia Universidade Católica do Rio Grande do Sul. CONVERSAS & CONTROVÉRSIAS | V. 6, N. 1 | JAN.-JUN. 2019 | e-32031. https://n9.cl/mc0c7 21/3/2025.

[19] Alex Saragoza. La elite de Monterrey y el Estado Mexicano, 1880-1940, David Toscana (Traductor), Fondo Editorial Nuevo León, Monterrey, N.L., 2008, 295 páginas.

[20] Michael Johnston, Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy. 2005 Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York. Information on this title: Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York www.cambridge.org

[21] Craig Arcceneaux, Military regimes and transition control in the southern cone and Brazil: implications for democratization in Latin America, Journal of Political & Military Sociology, Vol. 29, No. 2 (Winter 2001), pp. 259-274 Published by: University of Florida Press Stable URL: https://www.jstor.org/stable/45293804 Accessed: 21-03-2025 14:28 UTC.

[22] Joel S. Migdal. Estados Débiles, Estados Fuertes, published by Cambridge University Press, translated with permission D. R. 2011, Fondo de Cultura Económica Carretera Picacho-Ajusco, 227; 14738 México, D. F., pp 63 – 74.

[23] Agustín Cueva. El desarrollo del capitalismo en América Latina, Siglo XXI editoriales, historia, año de edición: Madrid 1994, Páginas: 280.

[24] Carlos de la Torre Espinosa. De Velasco a Correa. Insurrecciones, populismos y elecciones en Ecuador, 1944-2013. Quito: Universidad Andina Simón Bolívar Sede Ecuador / Corporación Editora Nacional, 2015, 243 pp.

[25] Aranda, G. y Gratius, S. (2024). ¿Una segunda transición?: populismo y militarismo en América Latina. Si ssomos americanos. Revista de Estudios Transfronterizos, 24, 1-33. https://doi.org/10.61303/07190948.v24i.1131 22/3/2025.

[26] Ismael Crespo Martínez y Fernando Filgueira. La Intervención de las Fuerzas Armadas en la política Latinoamericana, Revista de Estudios políticos (Nueva época) Núm. 80. abril-junio 1993, pp. 297 – 311.

[27] Octavio Humberto Moreno Velador y Carlos Alberto Figueroa Ibarra. El Estado burocrático autoritario y las transiciones a la democracia: las raíces de los regímenes neoliberales en América Latina, REVISTA DEL INSTITUTO DE CIENCIAS JURÍDICAS DE PUEBLA, MÉXICO. ISSN 1870-2147. NUEVA ÉPOCA VOL. 12, No. 42. JULIO - DICIEMBRE DE 2018. PP 85-108.

[28] Alan Knight, El Estado en América Latina desde la Independencia. Revista de la economía y la política (1) 2014, pp. 5 – 26.

[29] Eduardo Galeano. Las venas Abiertas de América Latina, siglo XXI editores, s.a. de c.v. isbn: 968-23-2557-9. impreso y hecho en México 2004., pp. 379.

[30] Francisco E Panizza. *The Social Democratization of the Latin American Left*, Revista Europea de Estudios Latinoamericanos y del Caribe 79, octubre de 2005., pp.95 – 103.

[٣١] صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في نهاية القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح بالكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٣. ٤١١ صفحة.

[32] Patricia Springborg. Editor, The Cambridge Companion to HOBBES'S LEVIATHAN, University of Sydney Free University of Bolzano, Italy. Cambridge Collections Information on this title: www.cambridge.org/9780521836678 Cambridge University Press 2007., pp. 521.

[33] Héctor Hernández Sosa. Pasado, presente y futuro del Estado mexicano: Crónica de una modernidad inconclusa, Instituto Nacional de Administración Pública, A.C. Primera edición: marzo de 2020 ISBN: 978-607-9026-96-7., pp. 314.

[34] Francis Fukuyama. The end of history and the last man, The Free Press. A Division of Macmillan, Inc. NEW YORK. Printed in the United States of America. Library of Congress Cataloging-in-Publication Data., pp. 418.

[٣٥] هنيدة غانم. *أقصى اليمين الجديد في إسرائيل ومشروع بناء الهيمنة الشاملة*، قضايا إسرائيلية، العدد الثامن والثمانون / شتاء ٢٠٢٢ السنة الواحدة والعشرون، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله. صص. ٨٥ – ١١٤.

[36] United Nations Information System on the Question of Palestine. The Question of Palestine and the Security Council. https://www.un.org/unispal/data-collection/. 25/6/2025

[37] Richard Anderson Falk, Palestine: The Legitimacy of Hope. Just World Publishing, LLC, Oct 2014, pp 238.

[٣٨] ميشال أبو نجم، *إسرائيل تهدّد بالرد على أي اعتراف بفلسطين وتلوّح بضم الضفة العلاقات بين ماكرون ونتنياهو تزداد توتراً مع اقتراب مؤتمر حل الدولتين. شؤون إقليمية، الشرق الأوسط*. 27مايو ٢٠٢٥ م - https://n9.cl/sgjun ٢٠٢٥/٦/٢٥.